الفصل الثـاني والعشرون

سكان الـجمهورية الإسلامية الموريتانيـة

إعداد

د. فوزان بن عبدالرحمن الفوزان

قسم الجغرافيا - جامعة الإمام محمد بن سعود

الرياض - المملكة العربية السعودية

obeikandl.com

obeikandl.com

مقدمة:

تشكل موريتانيا بموقعها الفريد حلقة وصل بين المغرب العربي بسكانه العرب والبربر وبين أفريقيا السوداء. بل إن سكان هذه الدولة يتألفون من المجموعات السكانية الثلاث، حيث يتركز العرب والبربر، الذين يشكلون حوالي ثلثي سكان البلاد، في الأجزاء الشمالية والوسطى بينما توجد العناصر الزنجية التي ترتبط عرقياً بسكان السنغال في الأجزاء الجنوبية من البلاد. وقد أهلتها هذه الصفات لأن تشارك في الثقافة العربية الإسلامية من جانب وأن تكون على ارتباط وثيق مع الثقافة الأفريقية السوداء من جانب آخر. كما أهلها هذا الموقع لأن تكون قاعدة انطلقت منها حركات إسلامية كبرى، كان من أبرزها حركة المرابطين، لتنقل نور الإسلام إلى البلاد المجاورة.

ويتأثر توزيع السكان وكثافتهم ونشاطهم الاقتصادي وحياتهم الاجتماعية بالتكوين الطبيعي للبلاد حيث تشغل الصحراء حوالي ثلثي الأراضي الموريتانية بينما تغطي حشائش السافانا الجزء الجنوبي من أراضي الدولة المنتمي لإقليم الساحل المناخي. فالأجزاء الشمالية من البلاد حيث تسود الصحراء تتميز بقلة السكان وانخفاض كثافتهم. ويعمل معظم السكان في هذا الجزء في حرفة الرعي وتربية الماشية والإبل والأغنام، أما حيثما يوجد الماء في بعض الواحات فيشتغل السكان بالزراعة، كما أن هذه المنطقة غنية بالمعادن، خاصة الحديد، ولذا فقد بدأت منذ استقلال البلاد عام ١٩٦٠م عمليات استخراج هذه الخامات وإجراء بعض العمليات الصناعية عليها وتصديرها.

أما في إقليم الساحل الذي يشغل الثلث الجنوبي من البلاد فالأمطار أكثر غزارة، والحياة النباتية أكثر غناً، كما يجري في أقصى الأجزاء الجنوبية نهر السنغال ولذلك فالزراعة هنا هي النشاط الرئيس للسكان، كما يعمل بعضهم

بتربية الماشية وصيد السمك من نهر السنغال. ونظراً لأن الموارد المائية والزراعية أكثر وفرة في هذه المناطق فإن الكثافة السكانية أعلى بكثير من المناطق الشمالية والوسطى. وعلى طول السواحل الموريتانية من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب تعد حرفة صيد السمك هي الحرفة السائدة في هذه المناطق.

مصادر المعلومات:

تعد التعدادات السكانية أهم المصادر التي يعول عليها في الدراسات السكانية لأي دولة. وقد أجري في موريتانيا تعدادان سكانيان شاملان حتى الآن، أحدهما في عام ١٩٧٧م والآخر في عام ١٩٨٨م وهما، على الرغم من قدمهما، أهم المصادر التي توفر مادة علمية متكاملة يمكن الاعتماد عليها. أما بعد ذلك فإن ما هو متوفر من إحصاءات تعالج بعض الخصائص السكانية في البلاد تعتمد على التقديرات والإسقاطات التي قامت بها الحكومة الموريتانية أو الهيئات العربية والدولية المتخصصة.

من جانب آخر فقد جرت عدة محاولات قبل عام ١٩٧٧م لتقدير السكان أو إحصائهم ولكن جميع هذه المحاولات لم ترق إلى مستوى التعداد السكاني المتكامل. وكانت أولى هذه المحاولات في عام ١٩٥٦م، والبلاد وقتها مازالت خاضعة للاستعمار الفرنسي، وكان هذا التعداد قاصراً على السكان الأوروبيين فقط،[١] كما أجري مسح سكاني آخر بين عامي ١٩٦١-١٩٦٢م ولكنه هو الآخر لم يشمل سوى المراكز الحضرية الرئيسة. ولذلك فقد أوكل إلى شركة S. E. D. E. S. الفرنسية تعداد سكان الأرياف والبادية عام ١٩٦٥م، وظهرت نتائج هذا المسح في عام ١٩٧٢م، كما جرى مسح آخر للمراكز الحضرية في عام ١٩٧٥م تمهيداً للتعداد الشامل[٢].

وتبعاً لذلك فإن تعدادي السكان في عامي ١٩٧٧م و١٩٨٨م يشكلان المصادر الأساسية للبيانات السكانية لهذه الدراسة خاصة أن الأول منها يتضمن مقارنة نتائجه مع التقديرات والتعدادات السابقة، أما الثاني فيعد القاعدة التي بنيت عليها التقديرات والإسقاطات الحديثة التي تتضمنها التقارير والكتب الإحصائية التي تصدرها الهيئات والمنظمات العربية والدولية والتي تعد هي الأخرى من المصادر المهمة التي اعتمدت عليها هذه الدراسة، رغم أن بياناتها وتحليلاتها يجب أن تؤخذ بشيء من الحذر.

التركيب السلالي والعرقي للسكان:

يتألف المجتمع الموريتاني من الناحية السلالية والعرقية من ثلاث مجموعات سكانية رئيسة هي الزنوج والبربر والعرب. وقد أسهمت عوامل متعددة في تكوين ملامح المجتمع الموريتاني وتركيبته السلالية، أهم هذه العوامل هي الموقع ودخول الإسلام ونزوح القبائل العربية إلى هذه البلاد. فموقع البلاد بين العالمين الزنجي في الجنوب والسلالات القوقازية في الشمال كان أحد العوامل الرئيسة التي أدت إلى أن يكون سكان هذه البلاد خليطاً متمازجاً من هذه العناصر البشرية المتعددة وأن يكون حلقة وصل سكانية بين هذه الجماعات. كما أن دخول الإسلام إلى هذه البلاد كان من أهم الأحداث التي أثرت في تركيبة السكان العرقية حيث تبع ذلك هجرة أعداد كبيرة من العرب إلى هذه البلاد ليصبحوا في الوقت الحاضر أهم وأبرز المجموعات السكانية. ثم إن الإسلام الذي يقرر ألا فضل لعربي على عجمي ولا أبيض على أسود إلا بالتقوى قد ساعد من ناحية أخرى على تزاوج هذه الجماعات البشرية وامتزاجها مع بعضها حتى لا تكاد تجد اليوم جماعات نقية لم تتأثر بالجماعات الأخرى.

وإذا ما حاولنا أن نتتبع التاريخ السلالي للمجتمع الموريتاني فإننا نجد أن سكان البلاد مع بداية العصر التاريخي كانوا يتألفون عرقياً من مجموعتين رئيستين: البربر القدماء في المناطق الشمالية، والمجموعات الزنجية في المناطق الجنوبية، وكان الفريقان يتنازعان السيطرة على الصحراء تبعاً لتغير موازين القوى بينهما[٣]. ولم يحدث تغيير يذكر على التركيب السلالي للسكان خلال العصور التالية حتى تاريخ الفتح الإسلامي لهذه البلاد في النصف الثاني من القرن الهجري الأول (٦٤هـ)، فقد صاحب الفتح قدوم العرب إلى هذه البلاد فاتحين، ثم بعد ذلك مهاجرين ليستقروا فيها ويكونوا أبرز المجموعات السكانية في الوقت الحاضر. والجدير بالذكر أن دخول الإسلام إلى هذه البلاد وإسلام القبائل البربرية قد أدى إلى أن تقبل هذه القبائل على تعلم اللغة العربية والاختلاط مع القبائل العربية وتشاركها لغتها ودينها وكثيراً من عادتها الاجتماعية.

والآن سنلقي مزيداً من الضوء على هذه المجموعات السلالية الرئيسة:

١- الزنوج:

يعد الزنوج أقدم الجماعات البشرية التي سكنت أراضي موريتانيا، وهم يتركزون في الوقت الحاضر في المناطق الجنوبية من البلاد "حوض نهر السنغال"، ولكن في عصور سابقة كانت هذه المجموعة أكثر امتداداً نحو الشمال حيث كانت تنتشر على الأقل حتى دائرة العرض ٢١ْ شمالاً "منطقة أدرار"[٤]. وقد أدى الزحف المتواصل للقبائل البربرية والعربية نحو الجنوب إلى تزحزح هذه الجماعات الزنجية شيئاً فشيئاً في هذا الاتجاه حتى أضحت غالبيتهم العظمى تقع إلى الجنوب من دائرة العرض ١٧ْ شمالاً. ويتألف الزنوج في موريتانيا من قبائل متعددة لكل منها لغتها وبنيتها الاجتماعية الخاصة،

ولكنهم جميعاً يدينون بالإسلام، كما أن معظمهم يتكلم العربية والفرنسية. ومن أهم القبائل الزنجية في موريتانيا التوكولور والسوننكي والولف والفولبي أو الفولان والبامبارا، وهذه القبائل جزء من مجموعات أكبر في السنغال وغيرها من دول غربي أفريقيا. وتشكل هذه الجماعات حوالي ١٨,٥٪ من مجمل سكان موريتانيا[٥].

ومن الناحية العرقية يمكن أن ينسب إلى المجموعة الزنجية جماعات الحراتين (الخراطين) وهي سلالة زنجية مختلطة كانوا أرقاء يملكهم البدو في العصور الماضية. وبعد عتقهم ظلوا يعيشون جنباً إلى جنب مع القبائل العربية والبربرية في المناطق الوسطى والشمالية من البلاد ويعملون في الزراعة، غالباً كأجراء، وهم يشكلون طبقة اجتماعية واضحة داخل المجتمع الموريتاني[٦].

٢- البربر:

البربر أمة عظيمة شديدة البأس سكنت منطقة شمال أفريقيا منذ عصور مبكرة تصل إلى ٣٠٠٠ سنة ق.م[٧]. والبربر قبائل عديدة أهمها في موريتانيا قبائل صنهاجة الثلاث، جدالة ولمتونة ومسوفة. ونشأة البربر وأصولهم وجذورهم التاريخية قضايا خلافية كبيرة، ففي حين يرى بعض الباحثين أنهم يرتبطون سلالياً بسكان جنوب أوروبا يرى آخرون أن البربر، خاصة قبائل صنهاجة، هم عرب قحطانيون حميريون، وقد جزم بذلك عدد كبير من المؤرخين العرب كابن سلام وابن الكلبي والطبري والهمذاني وابن الأثير وابن خلكان واليعقوبي وغيرهم. وقال بعض المؤرخين كالمسعودي: إن البربر من غسان تفرقوا في الأرض بعد سيل العرم، وقال الطبري إنهم خليط من كنعان والعماليق، وقال آخرون: إنهم من لخم وجذام[٨].

وبغض النظر عن الجذور الأولى لقبائل البربر، فمن المسلم به أن القبائل البربرية في موريتانيا قد تعربت منذ دخولها الإسلام، حيث أقبلت على تعلم اللغة العربية "لغة الإسلام"، وزاد اختلاطهم وتزاوجهم بالقبائل العربية التي قدمت إلى هذه البلاد مع الفتح الإسلامي وبعده، حتى غدوا كياناً بشرياً واحداً. ومن الأشياء التي ساعدت على اندماج البربر، أو العرب القدماء كما يطلق عليهم بعض الكتاب،[٩] مع العرب المحدثين أو المهاجرين دخول البربر في الإسلام والمعاملة الحسنة التي لقيها البربر من إخوانهم الفاتحين، حيث أشركوهم بالخير والشر وساووهم بأنفسهم مما كان له أثر كبير في إقبالهم على الإسلام وعلى اللغة العربية على حد سواء[١٠]. ومما ساعد على عملية استعراب البربر أنه لم تكن لهم لغة مكتوبة بل مجموعة من اللهجات، ولذا فقد أقبلوا على العربية وتعلموها حتى لم تعد لهم لغة سواها. والواقع أن الانصهار العرقي واللغوي بين العرب والبربر في موريتانيا كان أقوى منه في بقية بلدان شمالي أفريقيا، ولذلك فبينما نجد أن بعض اللغات البربرية لاتزال مستعملة في بعض مناطق المغرب والجزائر وتونس، فإن هذه اللغات واللهجات قد اندثرت في موريتانيا فلم يعد يتكلمها سوى نحو عشرة آلاف شخص، ولكن كلهجة ثانية بعد اللغة العربية "الحسانية" [١١].

٣- العرب:

قدم العرب إلى أراضي موريتانيا الحالية لأول مرة مع طلائع الفتح الإسلامي لهذه البلاد في منتصف القرن الأول الهجري، ولكن أعدادهم في ذلك الوقت، ولقرون عديدة تالية كانت محدودة، وبالتالي أقل من أن تؤثر في التركيب السلالي للبلاد الذي كان يتألف أصلاً من مجموعتي البربر والقبائل الزنجية. ولذا فإن الوجود العربي في موريتانيا، وبلاد شمالي أفريقيا بشكل

عام، كان مرتبطاً بالهجرات الكبرى لقبائل بني هلال وبني سليم إلى هذه المناطق خلال القرنين الخامس والسادس (الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين). وكان هؤلاء قد طردوا من الجزيرة العربية إلى مصر في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري ومنها نزحوا إلى شمالي أفريقيا[١٢].

ومن أهم الهجرات العربية إلى موريتانيا التي كان لها تأثير كبير في المجتمع الموريتاني الحالي قبائل المعاقيل العربية التي بدأ تاريخها في موريتانيا منذ القرنين السادس والسابع الهجريين (١٣م)، حيث نتج عن خلافهم مع الدولة المرينية بفاس ومضايقتهم لهم أن بدأت مجموعات منهم بالهجرة جنوباً نحو الصحراء الغربية وشمال موريتانيا طلباً للحرية والنفوذ ولقمة العيش.[١٣]

ولما حلت الدولة العلوية مكان السعديين اعتمدوا على قبائل المعاقيل في المغرب في غزواتهم نحو الجنوب مما ساعد على انتشار هؤلاء في شمال ووسط موريتانيا الحالية حتى بلغ امتدادهم حدود السنغال في عام ١٧٣٠م، وقامت أول إمارة لعرب المعاقيل في عام ١٧٦٩م، تسمى إمارة الترارزة تحت إمرة ضوي الحسن الذي حكم باعتراف سلطان فاس[١٤]. وينتمي معظم عرب موريتانيا الحاليين إلى بني حسان بن معقل، وينتهي نسبهم كما يذكرون إلى جعفر بن أبي طالب، ولو أن بعض المؤرخين يجادل في ذلك فيعدهم البعض من بطون بني هلال، ويقول آخرون: إنهم ينحدرون من عرب اليمن لأن في كليهما بطن يدعى "معقل".[١٥] ويتفرع بنو حسان إلى قبائل عديدة ينتسب معظمها إلى أولاد حسان الثلاثة دليم وودي وحسم، حيث تقطن معظم قبائل دليم في الصحراء الغربية وشمال موريتانيا، بينما ينتشر أولاد ودي في باقي مناطق البلاد ومنهم البراكنة والترارزة وأولاد داود عروق، وأولاد يونس، وأولاد عقبة، وأولاد رزق، وأولاد داود محمد، وأولاد مبارك، والمغافرة، وغيرهم كثير[١٦].

ومن الجدير ذكره هنا أن عرب موريتانيا قد تزاوجوا واختلطوا اختلاطاً كبيراً مع بعضهم ومع القبائل البربرية السابقة لهم حتى انصهر هؤلاء مع العرب وأصبحوا يشكلون طبقة اجتماعية يطلق عليها اسم "البيضان"، ويطلق عليهم الكتاب الأوروبيون اسم "المور". وكلمة البيضان تعبير سلالي أكثر منه دلالة على لون البشرة، فمن البيضان من هم ذوو بشرة سمراء نتيجة لاختلاطهم وتزاوجهم مع العناصر الزنجية، سواء من طبقة العبيد الذين تحرروا فيما بعد أو مع القبائل الزنجية الأخرى. وباختصار فيمكن أن نقول إنه لم يعد هناك عرب أنقياء أو بربر أنقياء، فالمجتمع الموريتاني خليط من هؤلاء ومن عناصر زنجية أخرى، جمعهم الإسلام فجعلهم كتلة بشرية واحدة.

نمو السكان والعوامل المؤثرة فيه:

١- التطور العددي لسكان موريتانيا:

يقدم تعدادا السكان في عامي ١٩٧٧م و١٩٨٨م مادة متكاملة دقيقة عن أعداد السكان وخصائصهم المختلفة يمكن أن يعول عليها للحصول على تقديرات موثوقة عن أعداد سكان البلاد في الفترة الفاصلة بين التعدادين أو التالية لآخرهما. أما قبل تعداد عام ١٩٧٧م فإن ما يتوافر من بيانات سكانية مبني على مسوح جرت بالعينة لبعض قطاعات السكان، كسكان الحضر، أو سكان الريف، ولذا فإن أرقامها يجب أن تؤخذ بشيء من الحذر.

وعلى الرغم من تضارب التقديرات في الفترة السابقة لتعداد عام ١٩٧٧م فإن أكثر التقديرات قبولاً تشير إلى أن عدد سكان البلاد في عام ١٩٥٠م كان زهاء مليون نسمة زادوا إلى ١,١١٧,٠٠٠ نسمة عام ١٩٦٠م ثم إلى ١,٢٨٩,٠٠٠ عام ١٩٧٠م[١٧]. أما في إحصاء عام ١٩٧٧م فقد بلغ عدد سكان

البلاد زهاء ١,٤٠٥,٦٩٣ نسمة[١٨]، كما بلغوا في إحصاء ١٩٨٨م زهاء ١,٨٦٤,٢٣٦ نسمة[١٩]. أما في السنوات الواقعة بين التعدادين أو التالية لإحصاء عام ١٩٨٨م فقد قدر أعداد سكان البلاد بحوالي ١,٥٥٠,٠٠٠ نسمة عام ١٩٨٠م و١,٩٧٩,٠٠٠ نسمة عام ١٩٩٠م[٢٠]. وارتفعت أعدادهم إلى ٢,٣٣٤,٠٠٠ نسمة عام ١٩٩٥م وزهاء ٢,٥ مليوني نسمة عام ١٩٩٩م[٢١].

وتشير مجمل هذه التقديرات إلى أن معدل النمو السنوي لسكان موريتانيا قد ارتفع من ١,١ ٪ في الفترة ١٩٥٠-١٩٦٠م إلى ١,٤٪ في الفترة ١٩٦٠-١٩٧٠م ثم إلى ١,٨٪ في السنة في الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠م. وتشير نتائج تعدادي عام ١٩٧٧م و١٩٨٨م والتقديرات التالية إلى نمو متسارع بنسب أكبر خلال العقدين الماضيين حيث ارتفع المعدل السنوي لنمو السكان إلى ٢,٤ خلال الثمانينيات ووصل إلى زهاء ٣٪ في السنة في العقد الأخير (١٩٩٠-٢٠٠٠م). وتوحي هذه الأرقام على تحسن الأوضاع الصحية وانخفاض معدل الوفيات وزيادة معدل الحياة المتوقعة عند الولادة وتضاؤل دور الهجرة كعامل سلبي مؤثر على نمو السكان في السنوات الأخيرة (راجع جدول رقم ٢).

ومن الطبيعي أن النمو السكاني في موريتانيا يختلف من منطقة إلى أخرى ولكن هذا الاختلاف ليس راجعاً لاختلاف واضح في الزيادة الطبيعية للسكان في هذه المناطق بقدر ما هو راجع إلى حركات الهجرة الداخلية بين هذه الأقاليم، خاصة الهجرة من الأرياف والبادية إلى المدن الرئيسة، ولذا فإن الولايات التي تحتضن المدن الإدارية والصناعية والتعدينية الكبرى هي التي شهدت معدلات أكبر في نمو سكانها في حين كان هذا العامل ذو تأثير سلبي على معظم الولايات الأخرى.

ويتضح من الجدول رقم (١) الذي يوضح معدل نمو السكان في الولايات الموريتانية بين تعدادي عام ١٩٧٧م و١٩٨٨م أن هناك تفاوتاً كبيراً في معدلات نمو السكان في هذه الفترة بين الولايات المختلفة تبعاً لتفاوت عوامل الجذب والطرد داخلها. ففي حين نجد أن بعض الولايات قد شهدت معدلات نمو عالية جداً، كنواكشوط (١٧,٥٪) ونواذيبو (١٥,٣٪)، وبعضها شهد نمواً معتدلاً يتجاوز أو يقارب المعدل العام لنمو السكان في الدولة كما هو الحال في ولاية ترس زمور (٤,٣٪)، وقيدماغة (٣,١٪) وولايتي البراكنة والعصابة (٢,٥٪)، نجد أن معدل النمو السكاني في ولايات أخر محدود جداً كما هو الحال في ولاية الحوض الغربي (١,٧٪) وأدرار (٠,٩٪) والحوض الشرقي (٠,٣٪). بل إن بعض الولايات قد شهدت نمواً سلبياً وهبوطاً في عدد سكانها في عام ١٩٨٨م عما كانوا عليه في عام ١٩٧٧م كما هو الحال في ولايات الترارزة وتجانت وأنشيري. والواقع أن هذا النمط في نمو السكان في الولايات الموريتانية لم يكن قاصراً على هذه الفترة فقط بل هو استمرار لاتجاهات نمو السكان منذ استقلال البلاد كنتيجة لبروز المدن الإدارية والتعدينية كمناطق جذب هامة، خاصة مع توالي فترات الجفاف وتدهور القطاعات الاقتصادية الريفية. وعلى سبيل المثال فقد شهدت ولاية نواكشوط نمواً في سكانها بمعدل سنوي بلغ زهاء ١٩,٤٪ خلال الفترة (١٩٦٥-١٩٧٧م) وبلغ معدل النمو السنوي في نواذيبو زهاء ٦,٧٪ في نفس الفترة في حين لم يتجاوز معدل النمو السنوي للسكان ١٣,١٪ في البراكنة و٨٤,٠٪ في الترارزة و٠٢,٠٪ في تجانت، بينما كان النمو سالباً في أدرار (-٢٣,١٪) وأنشيري (-٩٤,٢٪) [٢٢].

جدول (١)
نمو السكان حسب التقسيم الإداري في جمهورية موريتانيا الإسلامية في الفترة (١٩٧٧-١٩٩٩م)

الولاية	عدد السكان ١٩٧٧	عدد السكان ١٩٨٨	الفرق في عدد السكان	نسبة التغير		عدد السكان ١٩٩٩
				إجمالي	المتوسط السنوي	
الحوض الشرقي	٢٠٥٨٩٦	٢١٢٢٠٣	٦٣٠٧	٣,١	٠,٣	٢١٨٧٨١
الحوض الغربي	١٣٤٠٠٨	١٥٩٢٩٦	٢٥٢٨٦	١٨,٩	١,٧	١٨٩٤٠٣
العصابة	١٣٠٩٠١	١٦٧١٢٣	٣٦٢٢٢	٢٧,٧	٢,٥	٢١٣٤١٦
جرجل	١٥٠٢٢٧	١٨٤٣٥٩	٣٤١٣٢	٢٢,٧	٢,١	٢٢٦٢٠٨
البراكنة	١٥١٣٥٣	١٩٢١٥٧	٤٠٨٠٤	٢٧,٠	٢,٥	٢٤٤٠٣٩
الترارزة	٢١٧٥٧٧	٢٠٢٥٩٦	-١٤٩٨١	-٦,٩	-٠,٦	١٨٨٦١٧
أدرار	٥٥٣٥٤	٦١٠٤٣	٥٦٨٩	١٠,٣	٠,٩	٦٧٣٣٠
نواذيبو	٢٣٥٢٦	٦٣٠٣٠	٣٩٥٠٤	١٦٧,٩	١٥,٣	١٨١٤٦٣
تجانت	٧٤٩٨٠	٦٤٩٠٨	-١٠٠٧٢	-١٣,٤	-١,٢	٥٦٢١٠
قيدماغة	٨٧٠٠١	١١٦٤٣٦	٢٩٤٣٥	٣٣,٨	٣,١	١٥٥٧٩١
تيرس زمور	٢٢٥٥٤	٣٣١٤٧	١٠٥٩٣	٤٧,٠	٤,٣	٤٨٧٢٦
أنشيري	١٧٦١١	١٤٦١٣	-٢٩٩٨	-١٧,٠	-١,٥	١٢١٢٩
نواكشوط	١٣٤٧٠٤	٣٩٣٣٢٥	٢٥٨٦٢١	١٩٢,٠	١٧,٥	٦٦٩٨٦٤
المجموع	١٤٠٥٦٩٣	١٨٦٤٢٣٦	٤٥٨٥٤٣	٣٢,٦	٣,٠	٢٤٧١٩٧٧

المصدر:
- أعداد السكان لعامي ١٩٧٧، ١٩٨٨م من وزارة المالية والاقتصاد الموريتانية، نتائج تعداد السكان في العامين المذكورين.
- باقي الحسابات والتقديرات من عمل الباحث.

وبناءً على معدلات نمو السكان في الولايات الموريتانية في الفترة ١٩٧٧-١٩٨٨م يمكن التوقع -كما يظهر من الجدول السابق- أن بعض الولايات

الموريتانية ستستمر في نموها السكاني بشكل واضح وكبير، خاصة ولايتي نواكشوط ونواذيبو ثم ترس زمور وقيدماغة في حين سيستمر تناقص سكان ولايات أخرى كما هو الحال في ولايات الترارزة وتجانت وأنشيري. فالإسقاطات المبنية على نفس المعدلات تشير إلى زيادة سكان نواكشوط إلى ١,١ مليون نسمة عام ١٩٩٩م بعد أن كانوا ٣٩٣,٣٢٥ نسمة عام ١٩٨٨م، وهو أمر يبدو بعيداً جداً عن الصحة ولذلك يبدو أن تقدير الأمم المتحدة لسكان نواكشوط بزهاء ٦٠٨٢٢٨ نسمة عام ١٩٩٦م[٢٣]، وهو ما يعني بلوغهم زهاء ٦٧٠٠٠٠ نسمة عام ١٩٩٩م أقرب للصحة ولذا فقد اعتمد عليه في هذه الدراسة. كما تشير التقديرات إلى أن سكان نواذيبو قد وصلوا إلى ١٨١,٤٦٣ نسمة عام ١٩٩٩م بعد أن كانوا ٢٠٢,٥٩٦ نسمة في عام ١٩٨٨م، وسكان تجانت أصبحوا ٥٦,٢١٠ نسمة في ١٩٩٩م بعد أن كانوا ٦٤,٩٠٨ نسمة في عام ١٩٨٨م، وسكان أنشيري لم يتجاوزوا ١٢١٢٩ نسمة في عام ١٩٩٩م بعد أن كانوا ١٤٦١٣ نسمة عام ١٩٨٨م.

وتقديرات كتلك تفترض تشابه الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تتحكم بشكل كبير في تحركات السكان داخل الدولة خلال الفترة التالية لإحصاء عام ١٩٨٨م بتلك التي كانت سائدة في فترة المقارنة (١٩٧٧-١٩٨٨م) وهو أمر مشكوك فيه نظراً لانتشار البطالة في المدن وعدم قدرتها على استيعاب المزيد من السكان، خاصة مع تحسن الظروف المناخية والازدهار النسبي للقطاعات الاقتصادية الريفية خلال العقد الأخير. وعلى سبيل المثال فقد حقق القطاع الزراعي نمواً جيداً في عام ١٩٩٧م قدره ٦٪ واحتلت موريتانيا المرتبة الثانية في الدول العربية من حيث معدلات النمو الاقتصادي بعد قطر في نفس العام حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حوالي ٧,٢٪.[٢٤] ولذلك فإن تقديرات السكان السالفة الذكر يجب أن تؤخذ بشيء من الحذر خاصة في ولايات مثل نواكشوط ونواذيبو، التي تبدو

معدلات نمو السكان فيها أكبر من الواقع، أو في الولايات التي تناقص سكانها كما هو الحال في أنشيري وتجانت والترارزة.

٢- مكونات النمو السكاني:

١- **الزيادة الطبيعية:** تشير الإحصاءات المتوافرة عن موريتانيا أن عامل الهجرة محدود التأثير في تغير حجم سكان الدولة ككل وأن الزيادة الطبيعية هي العامل الأهم في زيادة السكان في هذه الدولة. ويوضح الجدول رقم (٢) أن معدل المواليد قد شهد انخفاضاً طفيفاً خلال الخمسين سنة الماضية من زهاء ٥١ مولوداً لكل ألف من السكان في النصف الأول من الخمسينيات إلى زهاء ٤٦,٧ مولوداً في نهاية عام ٢٠٠٠م. ويمكن فهم هذا الانخفاض في ضوء التحول الكبير لقطاع من السكان من حياة الريف إلى حياة المدن وما يعني ذلك من تأخير سن الزواج وعمل بعض النساء أو انشغالهن بالتعليم وهي كلها تحجم من الإقبال على الزواج أو تؤخر سن اقتران الزوجين مما يؤدي إلى الإقلال من عدد المواليد. كما أن زيادة الأعباء الاقتصادية لسكان المدن، مقارنة مع سكان الريف تجعل بعض الأسر تتجه نحو تحديد النسل وتقليل عدد الأولاد.

ورغم الانخفاض في معدل المواليد فإن الانخفاض الكبير في معدل الوفيات من حوالي ٣١ وفاة لكل ألف من السكان في بداية الخمسينيات إلى ١٩ وفاة في النصف الثاني من الثمانينيات ثم إلى زهاء ١٦,٨ وفاة في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠م قد أدى إلى ارتفاع ملحوظ في زيادة السكان الطبيعية. فقد ارتفع معدل الزيادة الطبيعية من ٢٪ في السنة في الفترة ٥٠-١٩٥٥م إلى زهاء ٣٪ في الفترة ٨٥-١٩٩٠م قبل أن يستقر أخيراً عند حدود ٢,٩٪ في السنة في العقد الأخير. ويدل هذا الارتفاع في معدلات الزيادة الطبيعية في الوقت الذي انخفضت فيه معدلات الولادة إلى ارتفاع مستويات المعيشة للسكان وتحسن أوضاعهم الصحية. ويتضح هذا التقدم في المستوى المعيشي والصحي

للسكان في موريتانيا من مقارنة عدد وفيات الأطفال الرضع خلال الفترة المذكورة، فالأطفال حديثو الولادة هم أكثر فئات السكان تأثراً بالأمراض ونقص الغذاء ولذا فإن تناقص أعداد وفياتهم من ٢٠٤ حالات وفاة لكل ألف مولود في بداية الخمسينيات إلى زهاء ١٠٨ حالة وفاة في عام ٢٠٠٠م يعد مؤشراً قوياً للتقدم الصحي وارتفاع مستوى المعيشة. كما أن ارتفاع معدل الحياة المتوقعة من ٣٣,٥ سنة في الفترة ٥٠-١٩٥٥م إلى زهاء ٤٩,٣ عام ٢٠٠٠م يعد مؤشراً آخر لهذا التحسن.

٢- **الهجرة:** يوجد نوعان من الهجرة: هجرة خارجية من الدولة وإليها، وهجرة داخلية تختص بتنقلات السكان من منطقة إلى أخرى داخل حدود الدولة الواحدة. وفي حين تعد الهجرة الداخلية هي المسؤولة إلى درجة كبيرة عن التفاوت في معدل النمو في المناطق الموريتانية المختلفة، كما ذكرنا آنفاً، فإن الهجرة الخارجية الصافية، أي الفرق بين المهاجرين من الدولة والمهاجرين إليها، هي العامل المؤثر الثاني بعد الزيادة الطبيعية على التغير في سكان الدولة سلباً أو إيجاباً.

والواقع أن ما هو متوفر من إحصاءات عن موريتانيا لا يمكن من دراسة هذه الهجرات الخارجية بشكل دقيق، ولكن هناك بعض المؤشرات والتقديرات التي يمكن الاستفادة منها في هذا المجال. من ناحية أخرى فإن جزءاً كبيراً من هذه الهجرات يمكن أن تدخل تحت مسمى تحركات السكان أكثر منها هجرات حقيقية. وتشمل هذه التحركات السكانية تحرك الرعاة بين موريتانيا والدول المجاورة (السنغال ومالي) وهي تحركات تحكمها مواسم هطول المطر ووفرة المراعي في هذه الدول. ولما كانت السنغال ومالي أوفر حظاً من موريتانيا في كميات المطر والمرعى فإن معظم تحركات السكان الرعوية هي في الغالب من موريتانيا إلى هذه الدول، خاصة في فصول القحط والجفاف، ولكن هؤلاء الرعاة لم يلبثوا أن يعودوا مرة أخرى إلى مواطنهم الأصلية بعد أن

تهطل أمطار كافية. وقد أشار إحصاء ١٩٧٧م إلى وجود حوالي ٦٧ ألف من الرعاة الموريتانيين في مالي والسنغال وقت التعداد، أكثر من ٨٨٪ منهم من ولايتي الحوض الشرقي والغربي وحدهما. كما يدخل في هذا النوع من التحركات تحركات صيادي الأسماك وتنقلهم على شواطئ غرب أفريقيا بين الدول المختلفة.[٢٥] وكلا هذين النوعين من التحركات، سواء تحركات الرعاة أو الصيادين، لا يمكن تحديد أحجامها في ضوء المعلومات الإحصائية المتاحة.

جدول (٢)

المعدلات السنوية للمواليد والوفيات والزيادة الطبيعية في موريتانيا

الفترة	معدل المواليد	معدل الوفيات	الزيادة الطبيعية	وفيات الأطفال (*)	الحياة المتوقعة عند الولادة
١٩٩٥-٥٠	٥١,١	٣١,١	٢٠,٠	٢٠٤	٣٣,٥
١٩٦٥-٦٠	٢٠,٢	٢٦,٧	٢٣,٥	١٧٦	٣٧,٥
١٩٧٠-٦٥	٤٩,٦	٢٥,١	٢٤,٥	١٦٦	٣٩
١٩٧٥-٧٠	٤٩,٨	٢٣,٧	٢٦,١	١٥٧	٤٠,٥
١٩٨٠-٧٥	٥٠,٠	٢٢,٥	٢٧,٥	١٤٩	٤٢
١٩٨٥-٨٠	٥٠,١	٢٠,٩	٢٩,٢	١٣٧	٤٤
١٩٩٠-٨٥	٥٠,٠	١٩,٢	٣٠,٧	١٢٧	٤٦
١٩٩٥-٩٠	٤٦,٩	١٧,٩	٢٩,٠	١١٧,١	٤٨
٢٠٠٠-٩٥	٤٦,٧	١٦,٨	٢٩,٩	١٠٧,٧	٤٩,٣
٢٠٠٥-٢٠٠٠	٤٤,٨	١٥,٣	٢٨,٥	٩٦,٣	٥٠,٨

* لكل ألف ولادة.

المصادر :

-Europa (1993) Africa South of the Sahara (21): 554.
- U. N. (1991) World Development Report, 1991: The Challenge of Development: 256.
- U. N. (1986) World Population Prospects, Population Studies No. (98): 209.
- Europa (1999) The Europa World Yearbook, vol.2: 2381.
-Edward Bos and others (1994) World Population Projections: 336.

أما ما يمكن أن يدخل من تحركات السكان تحت مفهوم الهجرة فهو انتقال الناس إلى دولة أخرى والاستقرار بها لفترة من الزمن، سواء لطلب العمل أو العلم أو التجارة أو لأي أسباب أخرى. وعلى الرغم من عدم وجود بيانات دقيقة لهذا النوع من الهجرة أيضاً إلاّ أن هناك إشارات وتقديرات توضح أن موريتانيا كانت مهداً لانطلاق موجات متعددة من المهاجرين إلى بلدان مختلفة تشمل الدول المجاورة وبلداناً أخرى بعيدة. وقد اتجهت معظم هذه الهجرات إلى الدول المجاورة منذ عقود من الزمن هرباً من الأوضاع الاقتصادية الصعبة وبحثاً عن آفاق جديدة للحياة. فمثلاً تشير التقديرات إلى وجود ٥٠ ألف موريتاني في مالي ومثلهم تقريباً في السنغال وغينيا، كما يوجد عدة عشرات من الآلاف في كل من الصحراء الغربية والمغرب. كما توجد جالية موريتانية كبيرة في المملكة العربية السعودية، خاصة في الأماكن المقدسة.[٢٦] أما في فرنسا فتشير التقديرات إلى وجود حوالي ٣٥ ألف مهاجر من منطقة حوض نهر السنغال، جزء منهم من الموريتانيين.[٢٧] وتجب الإشارة هنا إلى أن جزءاً من المهاجرين الموريتانيين استقروا تماماً في بعض البلدان الأخرى خاصة أولئك الذين هاجروا إلى كل من فرنسا والمملكة العربية السعودية.

أما المهاجرون إلى البلدان المجاورة فحركاتهم تتأثر بشكل كبير بتحسن العلاقات وتوترها بين موريتانيا وهذه الدول. وعلى سبيل المثال فقد أدى تدهور العلاقات بين موريتانيا والسنغال في عام ١٩٨٩م إلى نزوح التجار الموريتانيين من دكار وعودتهم إلى بلادهم. كما أن هذا التدهور في العلاقات قد أدى إلى نزوح أعداد من القبائل الزنجية الموريتانية نحو مناطق التركز الرئيسة لهذه القبائل، خاصة نحو السنغال.

أما الهجرة إلى موريتانيا، فبالإضافة إلى ما ذكر عن تحركات الرعاة والصيادين، فهي تشمل العاملين الأجانب في البلاد سواء في السلك الدبلوماسي أو التعليمي أو الصناعة والتعدين وصيد السمك. وهؤلاء لا

يتجاوز عددهم بضعة الآلاف يتركزون بشكل رئيس في مدينة نواكشوط ومراكز التعدين والصناعة الكبرى كنواذيبو وأكجوجت وغيرها.

من هذا الطرح العام للهجرة النازحة والقادمة من وإلى موريتانيا ندرك أن الهجرة الصافية سوف تكون سلبية، أو بمعنى آخر فإن عدد المهاجرين النازحين من البلاد يفوق بكثير أعداد القادمين إليها.

وعليه فإن تقديرات الهيئات المختصة في هيئة الأمم المتحدة تشير إلى أن الهجرة الصافية (السلبية) كانت تعادل حوالي ٠,٣٢٪ من عدد السكان في الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٠م ولكنها هبطت إلى ٠,١٩٪ في الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٥م وإلى ٠,٠٨٪ فقط في الفترة المتبقية من هذا القرن. أما بعد ذلك فتشير التقديرات إلى حدوث توازن بين عدد المهاجرين المغادرين والقادمين من وإلى موريتانيا[٢٨]. وتبعاً لهذه التقديرات فمن الواضح أن المعدل السنوي لنمو السكان في موريتانيا سوف يقل عن معدلات الزيادة الطبيعية للسكان خلال الفترة المتبقية من هذا القرن بنفس نسبة أرقام الهجرة الصافية المذكورة بعاليه. وعليه فإن المعدل السنوي لنمو السكان في موريتانيا سوف يهبط في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠م عن معدل الزيادة الطبيعية للسكان المبين في الجدول رقم (٢) وهو ٣,٠٧٪ إلى ٢,٧٥٪، وفي الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥م من ٢,٨٣٪ إلى ٢,٦٤٪ وفي الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠م من ٢,٩٤ إلى ٢,٨٦، أما بعد ذلك فسيكون معدل الزيادة الطبيعية هو نفسه معدل النمو السنوي للسكان في موريتانيا.

توزيع السكان وكثافتهم:

١- توزيع السكان:

موريتانيا دولة كبيرة الحجم مترامية الأطراف ولكنها كبلد تسود الصحراء معظم أجزائه، تتصف بقلة السكان وانخفاض الكثافة السكانية. وتبعاً لذلك

فإن توزيع السكان في موريتانيا لا يتماشى مع كبر وصغر الأقاليم بل يتماشى بشكل كبير مع تفاوت الإمكانات الطبيعية والاقتصادية للولايات المختلفة. فأكثر المناطق والولايات الموريتانية في عدد السكان وكثافتهم كما يتضح من الجدولين (٣ - ٤) هي المناطق الجنوبية من البلاد التي تتميز بمعدلات أكبر من الأمطار وموارد المياه مما يساعد على قيام حياة مستقرة تمارس فيها الزراعة وتربية الماشية. وعلى العكس من ذلك نجد أن أقل المناطق في عدد السكان هي المناطق الشمالية والوسطى حيث تسود الظروف الصحراوية ويقل المطر وتشح مصادر المياه.

والواقع أن التوزيع السكاني في موريتانيا، كأي دولة أخرى، هو توزيع غير ثابت بل تؤثر فيه على مدى الزمن عوامل الجذب والطرد التي تتحكم في حركة السكان داخل الدولة ومنها وإليها. ومن دراسة أرقام توزيع السكان في موريتانيا في الفترة ١٩٧٧-١٩٩٩م، وللظروف الاقتصادية والطبيعية التي سادت البلاد خلال هذه الفترة يمكن أن نستنتج أن أهم عاملين كان لهما تأثير على حركة السكان وتوزيعهم خلال الفترة المذكورة هما حدوث فترات من الجفاف والقحط والهجرة من الريف إلى المدن الرئيسة ومناطق التعدين، خاصة إلى العاصمة نواكشوط، ويتضح دور هذا العامل الأخير من مقارنة سكان مقاطعة نواكشوط، التي تتألف من مدينة نواكشوط وضواحيها، حيث تضاعف العدد عدة مرات من حوالي ١٣٥ ألف نسمة أو ٩,٦٪ من سكان البلاد عام ١٩٧٧م إلى زهاء ٣٩٣٠٠٠ نسمة أو ما يعادل ٢١٪ من سكان الدولة عام ١٩٨٨م ثم إلى حوالي ٦٧٠٠٠٠ نسمة أو ما يعادل ٢٧٪ من سكان الدولة عام ١٩٩٩م.

والواقع أن هذا الاتجاه في تحركات السكان ليس وليد هذه الفترة فقط

بل إن بدايته قد تزامنت مع استقلال الدولة وبروز المدن الإدارية خاصة نواكشوط حيث لم يتجاوز سكان هذه المدينة في عام ١٩٦٥م ١٧ ألف نسمة فقط.(٢٩) وما يقال عن نواكشوط ينطبق أيضاً على ولاية نواذيبو، التي يتركز معظم سكانها في ميناء نواذيبو، حيث تضاعف السكان خلال الفترة المذكورة عدة مرات من ٢٣٥٢٦ نسمة عام ١٩٧٧م إلى ١٨١٤٦٣ نسمة عام ١٩٩٩م.

إن تضخم المدن بهذا الشكل خلال هذه الفترة والفترة السابقة لها لا تفسره عوامل الجذب داخل المدن فقط بل قد تكون لعوامل الطرد في الريف، خاصة المناطق التي تعرضت للجفاف والقحط، الدور الأكبر في الدفع بالسكان نحو المدن الرئيسة.

أما الجزء الآخر من الذين هجروا مناطقهم كنتيجة لتوالي فترات القحط، خاصة تلك التي امتدت طوال السبعينيات من هذا القرن، فقد اتجهوا في الغالب إما إلى مناطق التعدين أو إلى المناطق الجنوبية من البلاد التي تأثرت هي الأخرى بفترات الجفاف إلا أن ظروفها الطبيعية والاقتصادية ظلت أقل قسوة من المناطق الصحراوية. ولعل ذلك يفسر لنا ارتفاع أعداد السكان في ولاية تيرس زمور التي تتركز فيها معظم مناطق التعدين. وفي معظم الولايات الجنوبية خاصة قيد ماغة وجرجل والعصابة والحوض الغربي رغم أن نسبة تزايد السكان فيها أقل بكثير من الفئة الأولى بحكم اختلاف قوة الجذب وهو ما أثر في انخفاض نسب معظمها من السكان في عام ١٩٩٩م عنه في عام ١٩٧٧م و١٩٨٨م.

جدول (٣)

توزيع السكان في موريتانيا في أعوام ١٩٧٧، ١٩٨٨، ١٩٩٩م

الولايـــة	١٩٧٧		١٩٨٨		١٩٩٩	
	عدد السكان	٪	عدد السكان	٪	عدد السكان	٪
الحوض الشرقي	٢٠٥,٨٩٦	١٤,٦	٢١٢,٢٠٣	١١,٤	٢١٨,٧٨١	٨,٩
الحوض الغربي	١٣٤,٠٠٨	٩,٥	١٥٩,٢٩٦	٨,٥	١٨٩,٤٠٣	٧,٧
العصابة	١٣٠,٩٠١	٩,٣	١٦٧,١٢٣	٩,٠	٢١٣,٤١٦	٨,٦
جرجل	١٥٠,٢٢٧	١٠,٧	١٨٤,٣٥٩	٩,٩	٢٢٦,٢٠٨	٩,١
البراكنة	١٥١,٣٥٣	١٠,٨	١٩٢,١٥٧	١٠,٣	٢٤٤,٠٣٩	٩,٩
الترارزة	٢١٧,٥٥٧	١٥,٥	٢٠٢,٥٩٦	١٠,٩	١٨٨,٦١٧	٧,٦
أدرار	٥٥,٣٥٤	٣,٩	٦١,٠٤٣	٣,٣	٦٧,٣٣٠	٢,٧
نواذيبو	٢٣,٥٢٦	١,٧	٦٣,٠٣٠	٣,٤	١٨١,٤٦٣	٧,٣
تجانت	٧٤,٩٨٠	٥,٣	٦٤,٩٠٨	٣,٥	٥٦,٢١٠	٢,٣
قيد ماغة	٨٧,٠٠١	٦,٢	١١٦,٤٣٦	٦,٢	١٥٥,٧٩١	٦,٣
تيرس زمور	٢٢,٥٥٤	١,٦	٣٣,١٤٧	١,٨	٤٨,٧٢٦	٢,٠
آنشيري	١٧,٦١١	١,٣	١٤,٦١٣	٠,٨	١٢,١٢٩	٠,٥
نواكشوط	١٣٤,٧٠٤	٩,٦	٣٩٣,٣٢٥	٢١,٠	٦٦٩,٨٦٤	٢٧,١
مجموع الدولة	١,٤٠٥,٦٩٣	١٠٠	١,٨٦٤,٢٣٦	١٠٠	٢٤٧١٩٧٧	١٠٠

المصدر : اعتماداً على مصادر الجدول رقم (١)

وتشير بيانات الجدول أن جميع ولايات البلاد قد شهدت زيادة ملحوظة في عدد السكان خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٩٩م) باستثناء ثلاث ولايات هي الترارزة وتجانت وأنشيري. ولعل تناقص سكان هذه الولايات يفسر جزئياً في ضوء الظروف الطبيعية القاسية التي ضربت هذه المناطق خاصة انحباس الأمطار وتوالي فترات الجفاف، ولكن نظراً لكون هذه الظروف لم تكن قاصرة

على هذه المناطق لوحدها فيمكن أن يضاف إليها أنها تفتقر إلى المقومات الاقتصادية الأخرى خاصة الثروة المعدنية، وهو ما جعل منها مناطق طرد رئيسة حتى مقارنة مع ولايات تشبهها في ظروفها الطبيعية كما هو الحال في تيرس زمور وأدرار، كما أن قرب هذه الولايات من مراكز الجذب الرئيسة في البلاد خاصة نواكشوط ونواذيبو يمكن أن يكون عاملاً مساعداً لجذب سكانها إلى هذه المراكز.

والخلاصة أن تتبع أرقام ونسب توزيع السكان في الولايات الموريتانية في الفترة (١٩٧٧-١٩٩٩م) يوضح أن درجة تركز السكان في مناطق معينة من البلاد قد زادت مع مرور الزمن، أي أن انعدام العلاقة بين المساحة وعدد السكان قد اتسعت في عام ١٩٨٨م عما كانت عليه في عام ١٩٧٧م كما زادت في عام ١٩٩٩م بمعدلات أكبر من التعدادين السابقين. فبينما بلغ معامل التركز في عام ١٩٧٧م (٥٠ درجة) ارتفع في عام ١٩٨٨م إلى (٥٦ درجة) وبلغ في عام ١٩٩٩م (٦٠,٦ درجة). ومن الواضح أن اتساع نطاق مناطق الطرد ومحدودية مناطق الجذب التي تتمثل في المدن الرئيسة والمناطق الجنوبية تفسر بوضوح هذه العلاقة.

٢- كثافة السكان:

يتضح من استعراض أرقام الجدول (٤) ومما سبق عرضه عن نمو وتوزيع السكان في موريتانيا أنه رغم تزايد السكان بمعدل سنوي جيد وصل إلى زهاء ٣٪ سنوياً في الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٠م وهو ما أدى إلى تضاعف سكان البلاد تقريباً بين عامي ١٩٧٧م و١٩٩٩م، إلا أنها تعد من أكثر دول العالم تخلخلاً في الكثافة السكانية. وتشير الإحصاءات والتقديرات المتوافرة عن سكان البلاد أن

الكثافة السكانية فيها كانت في حدود ١ شخص/كم٢ في عام ١٩٦٥م، زادت في عام ١٩٧٢م إلى حوالي ١,٢ نسمة/كم٢ ولكنها رغم ذلك كانت تعد بالإضافة إلى ليبيا أقل الدول العربية كثافة في السكان، وكانت في تلك السنة من ضمن أقل ست دول على مستوى العالم.[٣٠] وقد ارتفعت الكثافة السكانيةنأنه في موريتانيا في عام ١٩٧٧م إلى حوالي ١,٤ نسمة/كم٢ وإلى ١,٨، و٢,٣، ٢,٤ نسمة/كم٢ في الأعوام ١٩٨٨م، ١٩٩٦م، و١٩٩٩م على التوالي، ولكن هذا الارتفاع لم ينقلها من مجموعة الدول الأكثر تخلخلاً في كثافتها السكانية، حيث ظلت أقل الدول العربية كثافة في السكان.[٣١] (راجع الجدول رقم ٤).

وتبعاً لما سبق ذكره من تفاوت كبير في الظروف الطبيعية والموارد الاقتصادية ومراكز الجذب والطرد داخل الولايات الموريتانية يمكن أن نفهم التفاوت الكبير في الكثافة السكانية بين الولايات المختلفة كما يتضح من الجدول السالف الذكر. ومن تتبع أرقام الكثافة السكانية لعام ١٩٧٧م يتضح أنه باستثناء مقاطعة نواكشوط التي تمثل مدينة نواكشوط وضواحيها والتي تتميز بارتفاع كثافتها السكانية بشكل ملحوظ عن باقي المناطق، فإن الكثافة السكانية في الولايات الموريتانية تتراوح بين ٠,١ نسمة/كم٢، أي شخص واحد فقط /١٠كم٢ في ولاية تيرس زمور الصحراوية، و١٠,٧ نسمة/كم٢ في ولاية جرجل التي تعد من أصغر الولايات الموريتانية وأوفرها حظاً من حيث كمية الأمطار ومصادر المياه والثروة النباتية.

جدول (٤)

كثافة السكان في الجمهورية الموريتانية حسب الولايات في الأعوام ١٩٧٧، ١٩٨٨، ١٩٩٩م

الولايـــة	المســاحـة		الكثافة السكانية (نسمة/كم٢)		
	١٠٠٠كم٢	٪	١٩٧٧	١٩٨٨	١٩٩٩
الحوض الشرقي	١٨٣	١٧,٨	١,١	١,٢	١,٢
الحوض الغربي	٥٣	٥,١	٢,٥	٣,٠	٣,٦
العصابة	٣٧	٣,٦	٣,٥	٤,٥	٥,٨
جرجل	١٤	١,٣	١٠,٧	١٣,٢	١٦,٢
البراكنة	٣٣	٣,٢	٤,٦	٥,٨	٧,٤
الترارزة	٦٨	٦,٦	٣,٢	٣,٠	٢,٨
أدرار	٢١٥	٢٠,٨	٠,٣	٠,٣	٠,٣
نواذيبو	٢٢	٢,١	١,١	٢,٩	٨,٢
تجانت	٩٥	٩,٢	٠,٨	٠,٧	٠,٦
قيد ماغة	١٠	١,٠	٨,٧	١١,٦	١٥,٦
تيرس زمور	٢٥٣	٢٤,٦	٠,١	٠,١	٠,٢
أنشيري	٤٧	٤,٦	٠,٤	٠,٣	٠,٣
نواكشوط	١	٠,١	١٣٤,٧	٣٩٣,٣	٦٦٩,٩
اجمالي الدولة	١,٠٣٠	١٠٠	١,٤	١,٨	٢,٤

المصدر : اعتماداً على مصادر الجدول رقم (١)

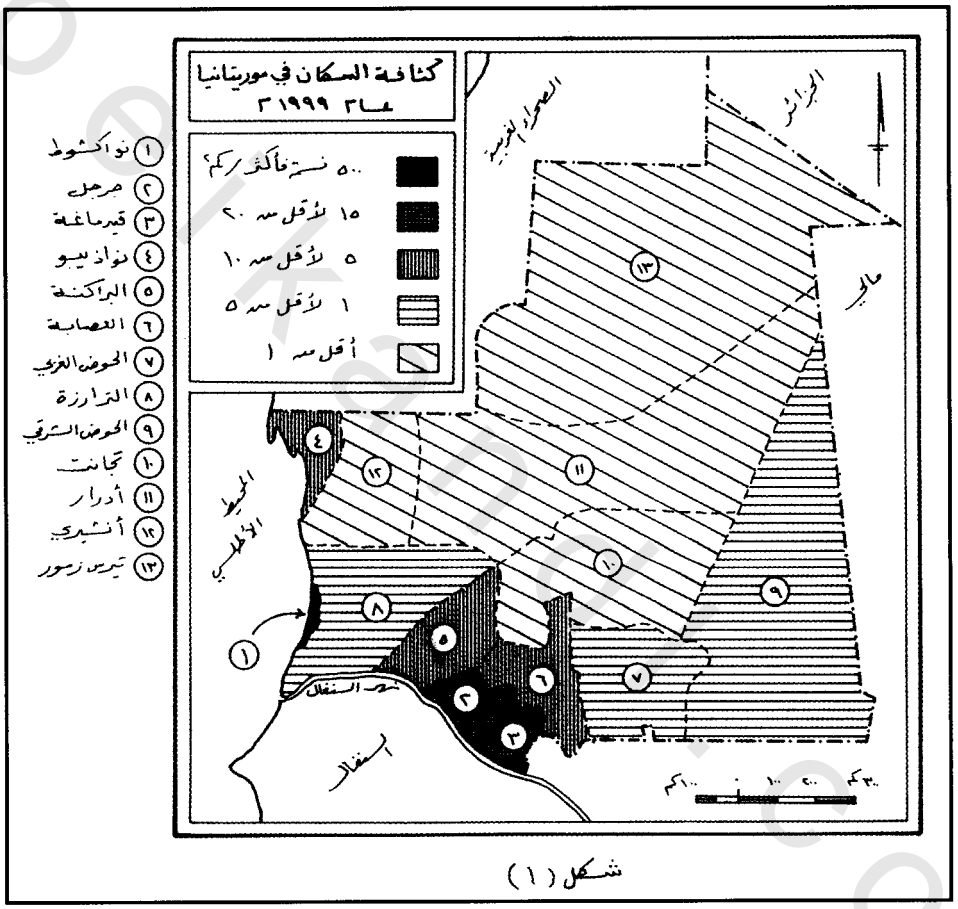
كثافة السكان في موريتانيا
عام ١٩٩٩م
٥٠٠ نسمة فأكثر/كم٢
١٥ لأقل من ٢٠
٥ لأقل من ١٠
١ لأقل من ٥
أقل من ١
١ نواكشوط
٢ مرحل
٣ قيرماغة
٤ نواذيبو
٥ البراكنة
٦ العصابة
٧ الحوض الغربي
٨ الترارزة
٩ الحوض الشرقي
١٠ تجانت
١١ أدرار
١٢ أنشيري
١٣ تيرس زمور
الصحراء الغربية
الجزائر
مالي
المحيط الأطلسي
نهر السنغال
السنغال
٣٠٠ كم
٢٠٠
١٠٠
٠

شكل (١)

ومن تتبع أرقام كثافة السكان لعامي ١٩٨٨م و١٩٩٩م في الجدول المذكور والشكل رقم (١) يتضح أن معظم الولايات الشمالية والوسطى، ونتيجة لمحدودية إمكانياتها الطبيعية والاقتصادية وتأثرها الكبير من فترات الجفاف التي أصابت البلاد، قد حافظت تقريباً على كثافتها السابقة أو زادت أو نقصت بنسبة قليلة؛ وكلها تشترك في أن كثافتها أقل من الكثافة العامة للدولة وتتمثل في ولايات الحوض الشرقي، وأدرار، وتجانت، وتيرس زمور وأنشيري. وإذا أخذنا في الاعتبار نسبة الزيادة الطبيعية في هذه المناطق خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٩٩م) فإن هذا الثبات ما هو إلا دليل على أن جزءاً كبيراً من سكان هذه المناطق قد نزح إلى المناطق الأخرى وإلى المدن الرئيسة. ولعل هذا يفسر الارتفاع الكبير في الكثافة السكانية في ولاية نواذيبو حيث تضاعفت كثافتها السكانية عدة مرات خلال الفترة المذكورة، رغم أن هذه الولاية تشارك الأخريات ظروفها الطبيعية القاسية، ولكنها برزت كمركز هام لصيد السمك وللصناعات المصاحبة والصناعات المعدنية الأخرى.

أما مجموعة الولايات الجنوبية وخاصة جرجل وقيدماغة والبراكنة فقد زادت كثافتها في عامي ١٩٨٨م و١٩٩٩م بشكل ملحوظ عنها في عام ١٩٧٧م وهو أمر يرجع بالدرجة الأولى إلى أنها كانت الوجهة التي أمها آلاف من سكان الولايات الصحراوية الموريتانية بعد توالي فترات الجفاف التي أدت إلى هلاك الزروع وقطعان الماشية والأغنام. هذا إضافة إلى أن إمكانياتها الطبيعية والاقتصادية الجيدة قد قللت من هجرة سكانها إلى المناطق الأخرى خاصة إلى المدن.

توزيع السكان تبعاً لنمط الحياة (الريف والحضر):

يقسم سكان الريف في موريتانيا، كغيرها من البلاد الصحراوية، إلى بادية ومستقرين، أما الحضر فقد تغير مفهومه في هذه البلاد من فترة إلى أخرى. ففي إحصاء السكان في عام ١٩٦٢م كانت تعرف المدينة على أساس وظيفتها الإدارية، فشملت المراكز الحضرية لهذا التعداد ٢٧ مركزاً هي مجموع عواصم الولايات والمراكز الإدارية "المحافظات" على الرغم من أن ثلاثة منها لم يزد سكانها على ألف نسمة. أما في مسح عام ١٩٧٥م وإحصائي ١٩٧٧م و١٩٨٨م والتقديرات التالية لها فقد حصرت المراكز الحضرية بالعاصمة نواكشوط وعواصم الولايات الاثنتي عشرة والمدن الأخرى التي يزيد سكانها على ٥٠٠٠ نسمة. وقد انخفض عدد المراكز الحضرية تبعاً لذلك إلى ١٧ مركزاً فقط، منها مدينة أفديريك التي كان سكانها في عام ١٩٧٧م حوالي ٢٠٠٠ نسمة فقط [٣٢].

والواقع أن البنية السكانية في موريتانيا وتقسيم السكان إلى بادية وريف وحضر، والأهمية النسبية لكل مجموعة وتوزيعها داخل الولايات الموريتانية المختلفة قد تأثرت عبر الزمن بمجموعة من العوامل المختلفة. فالمتتبع لتاريخ موريتانيا يدرك بوضوح أن حياة الترحال والبداوة هي التي كانت سائدة على مدى قرون عديدة وحتى زمن قريب وهو أمر يسهل تفسيره في ضوء الظروف المناخية القاسية، وإمكانيات الاستقرار المحدودة التي تسود معظم مناطق البلاد وتجعل حياة الترحال الدائبة نحو مناطق هطول الأمطار وتوافر مياه الشرب والمراعي نمط الحياة المناسب للتعايش مع هذه الظروف.

ويوضح الجدول رقم (٥) أنه رغم موجات الاستقرار التي حدثت بعيد استقلال البلاد في عام ١٩٦٠م، كنتيجة لإنشاء مدينة نواكشوط وتوسع المدن

الأخرى إلا أن سكان البادية كانوا يشكلون الغالبية العظمى من سكان موريتانيا. أما بقية السكان فجلهم من سكان الريف الذين يعملون بصورة أساسية في الزراعة، سواء زراعة الواحات المنتشرة في مختلف مناطق البلاد، أو الزراعة المروية من نهر السنغال أو الزراعة البعلية في المناطق الجنوبية. ويضاف إلى هؤلاء بعض محترفي صيد الأسماك خاصة في حوض نهر السنغال. أما سكان المدن، رغم أن جزءاً منهم أقرب لحياة الريف منهم لحياة الحضر، فلم تزد نسبتهم حتى ذلك الحين عن ١٠٪ من سكان البلاد.

ورغم أن أواخر الستينيات قد شهدت بداية التحول في البنية الأساسية لسكان موريتانيا، حيث بدأ سكان المدن والريف المستقر بالزيادة على حساب السكان الرحل، إلا أن التغير الكبير الذي طرأ على هذه التركيبة السكانية قد حدث بصورة أساسية خلال السبعينيات واستمر حتى الوقت الحاضر. فقد شهدت هذه الفترة هبوطاً شديداً في نسبة السكان الرحل من حوالي ٧٧٪ من السكان في عام ١٩٦٥م إلى ٣٦٪ في عام ١٩٧٧م ثم إلى ٢٥٪ و٨٪ في عامي ١٩٨٠م و١٩٨٨م على التوالي. ورغم عدم توافر بيانات أحدث عن سكان البادية إلا أن مؤشرات تزايد سكان المدن والريف المستقر توحي بتناقص نسبتهم بشكل كبير في الوقت الحاضر. من ناحية أخرى زادت نسبة سكان الريف بشكل كبير خلال الفترة المذكورة من ١٣٪ في عام ١٩٦٥م إلى ٤٢٪ عام ١٩٧٧م و٥١٪ عام ١٩٨٨م ثم تناقصوا إلى ٤٧,٥٪ عام ١٩٩٦م، بينما بلغت نسبة سكان المدن عام ١٩٩٩م أكثر من خمسة أمثال ما كانت عليه في عام ١٩٦٥م.

ويمكن تفسير هذا التحول الكبير من حياة الترحال إلى الاستقرار في ضوء عدد من العوامل أهمها الكوارث الطبيعية المتمثلة في توالي فترات الجفاف وانحباس الأمطار وما ترتب عليها من هلاك أعداد كبيرة من قطعان الماشية والأغنام ونقص مياه الشرب. وكانت النتيجة المباشرة لموجات الجفاف

هذه نزوح أعداد كبيرة من السكان الرحل إلى المدن والقرى بعد أن قضى الجفاف على مقومات الحياة في مواطنهم الأصلية. وهذا، في واقع الأمر، هو السبب الأساسي في الهبوط الشديد في نسبة السكان الرحل خلال فترة السبعينيات حيث أجبرتهم هذه الظروف على الهجرة إلى المدن، خاصة نواكشوط، أو المناطق الزراعية للاستقرار فيها بحثاً عن لقمة العيش. ولعل في القفزة التي حدثت في سكان مدينة نواكشوط، خلال فترة الجفاف المذكورة، من حوالي ٢١ ألف نسمة في عام ١٩٦٩م إلى حوالي ١٤٣ ألف نسمة عام ١٩٧٧م أصدق ما يفسر حجم هذه الهجرة[٣٣].

جدول (٥)

تطور توزيع السكان تبعاً لنمط الحياة في الفترة من ١٩٦٥م إلى ١٩٩٦م (نسبة مئوية)

السكان	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٧	١٩٨٠	١٩٨٨	١٩٩٦
المدن	١٠	١٤	٢٢	٢٧,٤	٤١	٥٢,٢
الريف المستقر	١٣	١٤	٤٢	٤٧	٥١	٤٧,٥
البادية	٧٧	٧٢	٣٦	٢٥,٦	٨	

المصادر :

١- وزارة المالية والاقتصاد الموريتانية، تعداد السكان لعام ١٩٧٧م: صفحات متفرقة.

٢- البنك الدولي للإنشاء والتعمير (١٩٧٤م) الوضع الاقتصادي في موريتانيا: صفحات متفرقة.

٣- هيلان، رزق الله (١٩٨٤م) التنمية الصناعية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية، بغداد، ص٣٣.

4 - The World Bank (1999) Africa Development Indicators: 328.

٥ - جامعة الدول العربية (١٩٩٨م) التقرير الاقتصادي العربي الموحد: ٢٢٠.

أما العوامل الأخرى التي ساعدت على هذا التحول المثير في المجتمع الموريتاني من مجتمع تغلب عليه حياة الترحال إلى مجتمع مستقر فأهمها

العوامل الاقتصادية التي تتمثل في عناصر الجذب المختلفة في المدن، كتوافر فرص العمل الأفضل والأكثر أجراً، وتوافر الخدمات التعليمية والصحية بدرجة تفوق بكثير مثيلاتها في المناطق الريفية. وتتصدر مدينة نواكشوط المدن الموريتانية في قوة الجذب السكاني نظراً لأنها عاصمة البلاد، ولتركز معظم أجهزة الدولة فيها. كما أن استغلال الثروة المعدنية في موريتانيا قد أدى إلى بروز عدد من مدن التعدين والصناعة كمراكز استقطاب هامة لسكان الريف، خاصة الرحل. ومن أبرز هذه المدن الزويرات وأفديريك وأكجوجت ونواذيبو.

ورغم عدم وجود بيانات حديثة توضح نسب توزيع السكان حسب نمط الحياة على مستوى الولايات في موريتانيا إلا أن بيانات إحصاء عام ١٩٧٧م والتقديرات التالية له تشير بوضوح إلى أن التوزيع الجغرافي لكل من البدو الرحل وسكان الريف المستقرين وسكان المدن يتفاوت تفاوتاً كبيراً في الولايات الموريتانية المختلفة تبعاً لتفاوت الظروف الطبيعية والاقتصادية. فالولايات الصحراوية كان يغلب عليها طابع البداوة حيث كان هؤلاء يشكلون أكثر من نصف السكان في كل منها وتضم هذه الولايات ولايات الحوض الشرقي وتجانت والحوض الغربي وأنشيري. ورغم التناقص الكبير في أعداد البادية في الوقت الحاضر في موريتانيا إلا أن من الواضح أن التركز الأساسي لسكان البادية مازال في هذه الولايات.

أما الولايات التي يشكل سكان الريف المستقرون جل سكانها فهي تضم بشكل أساسي الولايات الجنوبية التي تتصف بوفرة مواردها الزراعية. وتشمل هذه الولايات ولاية قيدماغة وجرجل والبراكنة والعصابة. ويمكن أن يلحق بهذه الفئة ولاية أدرار التي تكثر بها زراعة الواحات، خاصة النخيل، حيث تعد

المناطق المحيطة بمدينتي شنقيط وأطار أهم مناطق زراعة النخيل في موريتانيا. أما الولايات التي ترتفع فيها نسبة سكان المدن وتستحوذ على النسبة الأكبر من سكان المدن في موريتانيا فتضم مقاطعة نواكشوط، التي تضم مدينة نواكشوط وضواحيها وولاية نواذيبو وهما أهم المناطق الاقتصادية والإدارية في موريتانيا. كما ترتفع نسبة سكان المدن في ولاية تيرس زمور نظراً لانعدام فرص العيش والحياة في معظم مناطق هذه الولاية، ولذا فإن جل سكانها يتركزون في مدينتي الزويرات وأفديرك ويعتمدون بدرجة أساسية على مناجم الحديد والملح قرب هاتين المدينتين.[٣٤]

التركيب النوعي والعمري للسكان:

١- التركيب النوعي للسكان:

تشير الإحصاءات والتقديرات المتوافرة خلال الخمسين سنة الماضية إلى زيادة عدد الإناث عن الذكور حيث بلغت النسبة النوعية ١٠٠/٩٨,٥، و١٠٠/٩٨,٤ في عامي ١٩٥٠م، و١٩٦٠م على التوالي، ثم انخفضت إلى حوالي ١٠٠/٩٨ في الفترة من ١٩٧٠م إلى ١٩٨٠م. وتتماشى هذه التقديرات مع نتائج إحصاء ١٩٧٧م حيث بلغت نسبة الذكور إلى الإناث ١٠٠/٩٦,٧. كما تدل نتائج إحصاء ١٩٨٨م والتقديرات التالية على نفس هذا النمط من التوزيع رغم الارتفاع الطفيف في نسبة الذكور حيث بلغت نسبة الذكور إلى الإناث ١٠٠/٩٩ في عام ١٩٨٨م[٣٥]، كما بلغت الرقم نفسه في سنة ١٩٩٥م[٣٦]، قبل أن تنخفض لمعدلاتها السابقة ٩٨,٢ ذكور/١٠٠ إناث في عام ١٩٩٨م[٣٧]، ثم إلى ١٠٠/٩٦ في عام ١٩٩٩م[٣٨]. ولا يشذ عن هذا الاتجاه في نسبة النوع إلا نتائج إحصاء ١٩٦٥م فقد أظهرت تفوق عدد الذكور على الإناث حيث بلغت

النسبة النوعية ١٠٨,٨/١٠٠، وهو أمر لا يمكن تفسيره في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في ذلك الوقت، كما دلت على ذلك التقديرات الأخرى. ولذلك فإن أقرب تفسير لارتفاع هذه النسبة هو أن هذا الرقم غير دقيق ولا يعكس الحقيقة، حيث يشيع لدى بعض فئات المجتمع، خاصة البدو والأميين، ظاهرة إخفاء البنات وعدم البوح بأعدادهن وأعمارهن لجامعي المادة في الإحصاءات السكانية وغيرهم.

وفي ضوء عدم وجود تفاوت كبير في نسبة المواليد حسب الجنس، بل وتفوق نسبة المواليد الذكور كما هو شائع في معظم دول العالم[٣٩]، كما دلت على ذلك تقديرات عام ١٩٩٩م حيث بلغت نسبة النوع عند الولادة ١٠٣ ذكور/١٠٠ إناث فإن انخفاض نسبة الذكور عن الإناث في المجتمع الموريتاني يمكن تفسيره بعاملين: أحدهما هو أن الذكور أكثر عرضة للوفاة من الإناث بحكم طبيعة حياتهم وأعمالهم حتى في سن الطفولة حيث دلت تقديرات عام ١٩٩٩م إلى تعادل الذكور والإناث في موريتانيا في شريحة الأعمار الأقل من ١٥ عاماً رغم زيادة الذكور عند سن الولادة. ومن الطبيعي أن يزداد تأثير هذا العامل في شريحة السكان النشطين اقتصادياً ١٥-٦٤ نتيجة لكون الذكور أكثر عرضة لإصابات العمل والطرق والإنهاك العضلي والنفسي. أما العامل الثاني والأكثر أهمية في تغليب أعداد الإناث على الذكور في موريتانيا فهو الهجرة. وتدل نسبة النوع في شريحة النشطين اقتصادياً في عام ١٩٩٩م (٩٤ ذكر/١٠٠ أنثى) وشريحة منهم أكثر من ٦٥ سنة (٧٢ ذكر/١٠٠ أنثى)[٤٠]، كما تدل أرقام نسبة النوع السالفة الذكر على أن البلاد خلال فترة العقود الخمسة الماضية كانت منطقة طرد سكاني إلى الدول الأخرى. ولما كان المهاجرون هم في الغالب من الذكور الذين هم في سن العمل فقد أدى ذلك إلى الإخلال

بالنسبة النوعية للسكان وتقليل نسبة الذكور. وقد سبق أن ذكرنا أن عشرات الآلاف من الموريتانيين قد هاجروا من بلادهم، إما إلى البلاد المجاورة كالسنغال ومالي والمغرب والجزائر، أو إلى بلاد أخرى كفرنسا والسعودية ودول الخليج وأن الهجرة الصافية حتى عام ٢٠٠٠م كانت هجرة سالبة. ومن الواضح من الأرقام السابقة أن الهجرة المضادة من الوافدين الأجانب إلى موريتانيا سواء في مجال الصناعة والتعدين أو الحقول الأخرى كانوا أقل بكثير من الهجرات المغادرة.

وإذا كانت الهجرة الخارجية مسؤولة بشكل أساسي عن تغليب الإناث على الذكور في سكان الدولة ككل، فإن تأثير الهجرة الداخلية يبدو كبيراً جداً في تحديد نسبة النوع داخل الولايات الموريتانية حيث نجد تفاوتاً كبيراً في النسبة النوعية بين الأقاليم والولايات الموريتانية المختلفة. فبينما نجد بعض الأقاليم تزيد فيها نسبة الذكور على الإناث بشكل كبير مثل مقاطعة نواكشوط (١٣١/١٠٠) وأدرار (١٦١/١٠٠) ونواذيبو (١٠٩/١٠٠) وتيرس زمور (١٣٥/١٠٠) وأنشيري (١١٥/١٠٠)، نجد الولايات الأخرى تقل فيها نسبة الذكور عن الإناث حيث تتراوح النسبة النوعية بين ٨٨-٩٥/١٠٠.[٤١] والواقع أن هذا التفاوت يمكن تفسيره بتفاوت مراكز الجذب والطرد بين هذه الولايات. فالولايات التي تحتضن مراكز عمرانية وصناعية وتعدينية هامة مثل نواكشوط ونواذيبو وترس زمور وأدرار تكون مراكز جذب للسكان الباحثين عن العمل. ولما كانت معظم الأعمال في هذه المراكز الحضرية والصناعية يقوم بها الرجال البالغون فقد انعكس ذلك على النسبة النوعية في هذه الولايات لأن نسبة سكان المدن يشكلون نسبة كبيرة من جملة السكان هناك. وتنخفض في الوقت نفسه النسبة النوعية في الولايات التي يشكل الريفيون معظم سكانها

لأنها مناطق تكثر فيها الهجرة المغادرة من الذكور القادرين على العمل إلى المراكز العمرانية والصناعية في الولايات الأخرى. ولذلك بينما ترتفع النسبة النوعية في المدن إلى ١١٨/١٠٠ تنخفض في الريف والبادية إلى زهاء ٩١/١٠٠. وفي ضوء استمرار الهجرة من الريف إلى المدن ومناطق التعدين فمن المرجح أن هذا النمط من نسبة النوع مازال سائداً في المجتمع الموريتاني ولكن بصورة أقل حدة نظراً لما تدل عليه بعض المؤشرات من تناقص معدلات الهجرة الداخلية.

٢- التركيب العمري للسكان:

يشابه التركيب العمري للسكان في موريتانيا مثيلاته في الدول النامية الأخرى حيث يتميز المجتمع بأنه مجتمع فتي ترتفع فيه نسبة الأطفال واليافعين ممن هم تحت سن العمل، وتتدنى فيه نسبة كبار السن الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ سنة. ويوضح الجدول رقم (٦) والشكل رقم (٢) أن فئة صغار السن (أقل من ١٥ سنة) يشكلون زهاء ٤٤ و٤٦,٥٪ من جملة سكان البلاد في كل من عامي ١٩٧٧م و١٩٩٨م على التوالي، وتختص فئة منهم دون العاشرة بحوالي ٣٢,٥٪ و٣٤٪ من جملة سكان البلاد في العامين سالفي الذكر. وتساوي نسبة من هم دون الخامسة عشرة في موريتانيا مثيلاتها في العالم الإسلامي ولكنها تظل مرتفعة حتى بالمقارنة مع المعدل العام لهذه الفئة في الدول النامية والتي لا تزيد عن ٤٠٪ من جملة السكان. أما في العالم المتقدم فلا تزيد نسبة هذه الفئة عن ٢٥٪ من جملة السكان.[٤٢]

ويوضح الجدول رقم (٦) الانحدار السريع في نسب السكان البالغين (٢٠ سنة فأكثر) في إحصاء عام ١٩٧٧م، وهو ما يوحي بأن أعداداً كبيرة من الأطفال قبل ٢٠ سنة من التعداد، أي في نهاية الخمسينيات والسنين التالية،

قد توفوا نتيجة لنقص الخدمات الصحية وتدني مستوى المعيشة. ويلاحظ أن نسبة السكان في فئات الأعمار ٢٠-٣٥ قد زادوا بشكل ملحوظ في عام ١٩٩٨م عما كانوا عليه في عام ١٩٧٧م وهذا دليل على تحسن الحالة الصحية للسكان بعد استقلال البلاد، مما كان له أثر مباشر في الحد من وفيات الأطفال وارتفاع معدل العمر المرتقب. ويتضح من الجدول والشكل المشار إليهما أن فئة السكان النشطين اقتصادياً كانوا يشكلون حوالي ٥٢٪ من جملة السكان في عام ١٩٧٧م وانخفضت نسبتهم إلى زهاء ٥١٪ في عام ١٩٩٨م، وهي نسبة قليلة حتى بالمقارنة مع المعدل العام لهذه الفئة في العالم العربي ودول العالم الثالث حيث تصل إلى ٥٣,٢ و٥٦٪ على التوالي، أما في العالم المتقدم فيرتفع نصيب هذه الفئة إلى ٧٢٪[٤٣]. أما فئة كبار السن ممن يبلغون ٦٥ سنة فأكثر فقد تراوحت نسبتهم بين ٣,٨ في عام ١٩٧٧م و٢,٤ تقريباً عام ١٩٩٨م مقارنة بحوالي ٣,٤٪ للعالم العربي، و٥٪ من السكان في العالم المتقدم.

وتنعكس النسب المذكورة على معدلات الإعالة في البلاد، فارتفاع نسبة صغار السن يؤدي إلى زيادة الأعباء على الطبقة القادرة على العمل نتيجة لارتفاع معدلات الإعالة. وقد بلغ معدل إعالة الصغار في موريتانيا ١٠٠/٩٢، ١٠٠/٩٥ في العامين المذكورين على التوالي، وهي نسبة مرتفعة حتى بالمقارنة ببعض الدول العربية الأخرى، حيث تبلغ في الجزائر ٨٢، وفي مصر ٧٩، كما لا تزيد عن ٦٦ في الهند و٤٩ في الأرجنتين واليابان و٤٠ في إيطاليا وما بين ٣٥ و٣٨ في كل من ألمانيا والمملكة المتحدة والسويد. أما نسبة إعالة الكبار فهي منخفضة حيث لا تزيد عن ٧,٩ في عام ١٩٧٧م و٤,٨ عام ١٩٩٨م مقارنة بحوالي ١٠ في مصر والجزائر، و١٥ في اليابان، وما بين ٢٠-٣٠ في معظم الدول المتقدمة[٤٤]. وتبعاً لذلك فإن معدل الإعالة الكلية في موريتانيا كان يبلغ زهاء ١٠٠/١٠٠ في عامي ١٩٧٧م و١٩٩٨م على حد سواء. والجدير

بالذكر أن نسبة الإعالة الفعلية (أي قسمة الأفراد المعالين على العاملين فعلاً) تزيد على ذلك بكثير، نظراً لأن هناك أعداداً كبيرة من السكان ممن هم في سن العمل لا يعملون، كمعظم النساء والعاطلين والطلاب والمقعدين ونحوهم.

جدول (٦)

التوزيع النسبي لسكان موريتانيا حسب الجنس وفئات العمر لعامي ١٩٧٧ و١٩٩٨م

(نسبة مئوية)

فئة العمر	١٩٧٧			١٩٩٨		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
٠٠-٠٤	٨,٢٤	٧,٩٦	١٦,٢٠	٩,٤٠	٩,٣٢	١٨,٧٢
٠٥-٠٩	٨,٥٠	٧,٨٧	١٦,٣٧	٧,٥٦	٧,٦١	١٥,١٧
١٠-١٤	٦,٠٦	٥,٣٤	١١,٤٠	٦,٢٥	٦,٣٣	١٢,٥٨
١٥-١٩	٥,٠٤	٥,٢٩	١١,٢٣	٥,٢٥	٥,٣٠	١٠,٥٥
٢٠-٢٤	٣,٩٤	٤,٣٧	٨,٣١	٤,٣٤	٤,٣٨	٨,٧٢
٢٥-٢٩	٣,٠٦	٣,٥٩	٦,٦٥	٣,٥٩	٣,٦٦	٧,٢٥
٣٠-٣٤	٢,٤٧	٣,٠٤	٥,٥١	٣,٠٦	٣,١١	٦,١٧
٣٥-٣٩	٢,١٦	٢,٤٥	٤,٦١	٢,٥٠	٢,٥٩	٥,٠٦
٤٠-٤٤	٢,٤٤	٢,٦٩	٥,١٣	١,٩١	٢,١١	٤,٠٢
٤٥-٤٩	١,٧٨	١,٨٠	٣,٥٨	١,٥١	١,٧٢	٣,٢٣
٥٠-٥٤	١,٧٠	١,٨٣	٣,٥٣	١,١٦	١,٣٩	٢,٥٥
٥٥-٥٩	١,٢٦	١,٣٠	٢,٥٦	٠,٨٩	١,١٢	٢,٠٣
٦٠-٦٤	٠,٩٥	١,٠٧	٢,٠٢	٠,٦٨	٠,٨٩	١,٥٥
٦٥+	١,٥٨	٢,٢٢	٣,٨٠	١,٠٠	١,٣٥	٢,٣٥
جملة	٤٩,١٨	٥٠,٨٢	١٠٠	٤٩,١٠	٥٠,٩٠	١٠٠

المصادر:

١- وزارة المالية والاقتصاد الموريتانية، نتائج إحصاء عام ١٩٧٧م ج٢: صفحات متفرقة.

2 - Bulotao, Rodolfo A. and Others (1990) World Population Projections, 1989-90 edition, The world Bank, Washington, Several Pages.

3- U. S. Bureau of the Census, International Data Base (1999) Mauritania Demographic Indicators: 1990-2000. (Via Internet).

4- Eduard Bos and others (1994) World Population Projections: 336-337.

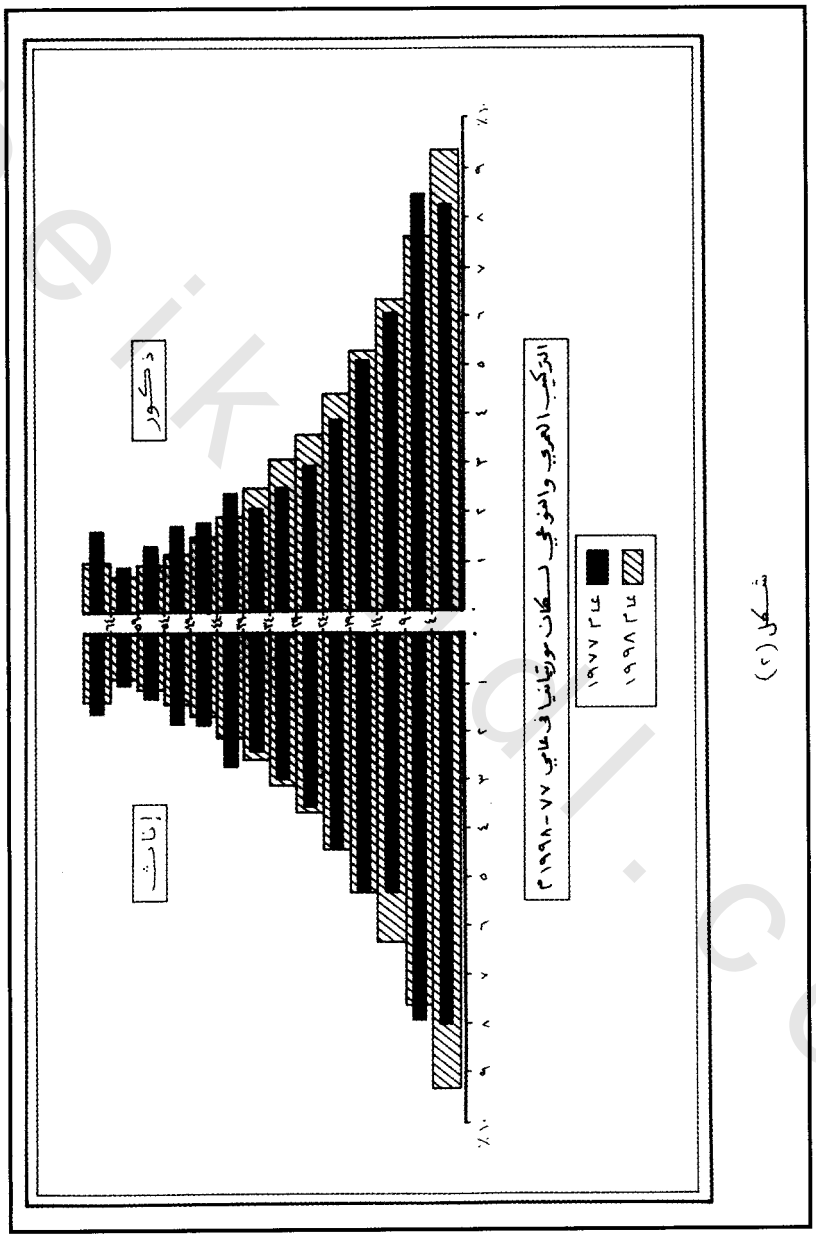
التركيب العمري والنوعي لسكان موريتانيا في عامي ٧٧-١٩٩٨م
١٩٧٧ م
١٩٩٨ م
ذكور
إناث

شكل (٢)

أما عن علاقة الفئات العمرية بالتركيب النوعي للسكان فيمكن من ملاحظة الجدول والشكل السابقين الخروج بالملحوظات التالية:

١- من الملاحظ أن نسبة الذكور في فئة الأطفال والشبان ممن هم تحت سن الخامسة عشرة تتفوق على مثيلاتها بالنسبة للإناث، وربما يفسر ذلك بارتفاع نسبة المواليد من الذكور مقارنة مع الإناث، وهو أمر ليس خاصّاً بموريتانيا لوحدها فمعظم التعدادات السكانية في العالم تشير إلى زيادة في معدل مواليد الذكور عن الإناث بنسبة تقارب ١٠٥ ذكور/ ١٠٠ من الإناث.[٤٥] وقد دلت تقديرات السكان في عام ١٩٩٩ م على تفوق ولادات الذكور في ذلك العام بمعدل ١٠٣ لكل ١٠٠ من الإناث[٤٦].

٢- أما بالنسبة للفئة الوسيطة "فئة من هم في سن العمل" فيحدث العكس تماماً حيث تتفوق نسبة الإناث على الذكور بنسب متفاوتة. ويرجع هذا الانقلاب في النسب النوعية لهذه الفئة لسببين رئيسين: أحدهما أن الرجال يكونون عرضة للمخاطر الناتجة عن العمل وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الوفيات بينهم[٤٧]. أما العامل الآخر فهو الهجرة حيث إن أعداداً كبيرة ممن هم في سن العمل قد هاجروا، كما سبق أن ذكرنا، إلى خارج البلاد بحثاً عن العمل. ورغم أن أعداداً منهم يكونون مصحوبين بعوائلهم إلا أن هناك أعداداً أكبر من العزاب ومن المتزوجين الذي يهاجرون بمفردهم. وإذا كانت للهجرة الخارجية الدور الأكبر في تخفيض نسبة الذكور في فئة القادرين على العمل على المستوى الوطني، فإن الهجرة الداخلية خاصة من البادية والريف إلى المدن الكبيرة والمناطق الصناعية والتعدينية، والتي معظمها من الرجال في سن العمل، هي المسؤولة عن ارتفاع النسبة النوعية لصالح الذكور في المراكز الحضرية، وانخفاضها في الريف والبادية. وقد أظهر إحصاء ١٩٩٧م على سبيل المثال أن نسبة الذكور في سن العمل (١٥-٦٠) كانوا يشكلون ٣١,١٪ من جملة السكان

في المدن مقارنة بـ ٢٤,٢ للإناث في السن نفسها، بينما بلغت نسبة الذكور من هذه الفئة ٢١,٥ و٢٢,١٪ من السكان مقابل ٢٦,٧ و٢٧,٢٪ للإناث من الفئة نفسها.

في كل من الريف والبادية على التوالي. وقد انعكس ذلك على النسبة النوعية لهذه الفئة فبلغت ١٢٨,٣ في المدن مقارنة بما بين ٨٠-٨١ في المناطق الريفية والبادية على التوالي[٤٨].

٣- يلاحظ أن فئة كبار السن من الإناث تزيد على الذكور وهذا راجع إلى ما ذكرناه سابقاً من أن الذكور عرضة للأخطار المتصلة بالعمل مما يعرضهم للهلاك. كما أن الوفيات عند الإناث حتى في الظروف العادية هي في الغالب أقل من الذكور، وهذا راجع إلى التكوين الفسيولوجي والجسماني لكل منهما. ولذلك فإن تقدير العمر المتوقع عند الولادة يزيد في الإناث عنه في الذكور، حيث يبلغ في تقديرات عام ١٩٩٩م بالنسبة لموريتانيا ٤٧ سنة للذكور مقابل ٥٣ سنة للإناث[٤٩].

خلاصة القول أنه بينما يكون التفاوت في عدد المواليد والوفيات هو العامل الرئيس للتفاوت بين نسب الذكور والإناث في فئة الأطفال فإن الهجرة سواء كانت خارجية أو داخلية هي المسؤولة بشكل رئيس عن التفاوت في النسبة النوعية لمن هم في سن العمل وكبار السن، سواء على المستوى الوطني أو على مستوى المدن والمناطق الريفية.

التركيب المهني والاقتصادي للسكان:

١- القوى العاملة:

أوضح العرض السابق للتركيب العمري لسكان موريتانيا أن نسبة من هم في سن العمل (١٥-٦٤) كانوا يشكلون حوالي ٥٢٪ من جملة السكان، أي

حوالي ٧٣١,٠٠٠ نسمة في عام ١٩٧٧م وحوالي ١,٢٤٤,٠٠٠ نسمة (٥١٪ من السكان) في عام ١٩٩٦م. ولكن قوة العمل الفعلية تقل عن ذلك بكثير نظراً لأن نسبة بسيطة فقط من الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-١٩ يمارسون العمل، كما أن نسبة العاملات من النساء في جميع الأعمار أقل من الرجال بشكل ملحوظ.

ويتبين من الجدول رقم (٧) أن القوى العاملة في موريتانيا قد شهدت ارتفاعاً واضحاً خلال الفترة الممتدة من نهاية السبعينيات إلى بداية الثمانينيات، سواء من حيث العدد أو من حيث نسبتها من السكان القادرين على العمل. فقد ارتفعت نسبة القوى العاملة من العدد الكلي للسكان من حوالي ٢٩٪ في عام ١٩٧٧م إلى حوالي ٣٢,٦ في عامي ١٩٨٠م و١٩٩٠م قبل أن ترتفع مرة أخرى خلال التسعينيات لتبلغ ٤٦,٢٪ من إجمالي السكان في عام ١٩٩٦م. أما نسبتهم إلى من هم في سن العمل فقد ارتفعت من حوالي ٥٥,٧٪ في عام ١٩٧٧م إلى حوالي ٦٢٪ خلال الثمانينيات ولكنها وصلت إلى ٨٦٪ في عام ١٩٩٦م. وتدل الأرقام المذكورة في الجدول أن نسبة الإعالة الفعلية للسكان في موريتانيا قد شهدت بعض التحسن خلال السنوات المذكورة فانخفضت من ٢٤٥ لكل ١٠٠ عامل في عام ١٩٧٧م إلى ما بين ٢٠٦-٢١٢ خلال الثمانينيات ثم إلى ١٢٥ عام ١٩٩٦م، أي أن مسؤولية الفرد العامل في الإعالة قد انخفضت مما معدله ٢,٤٥ شخصان عام ١٩٧٧م إلى حوالي ٢ شخصين في الثمانينيات ثم إلى ١,٢٥ شخص عام ١٩٩٦م.

جدول (٧)

تطور القوى العاملة في موريتانيا في الفترة (١٩٧٧-١٩٩٦م)

(ألف نسمة)

السنة / فئة السكان	١٩٧٧	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٦
عدد السكان الكلي	١٤٠٦	١٥٥١	١٧٦٦	٢٠٠٠	٢٣٠٠
عدد النشطين اقتصادياً	٧٣١	٨٠٧	٩١٨	١٠٥٣	١٢٤٤
عدد القوى العاملة	٤٠٧	٥٠٦	٥٧٠	٦٤٨	١٠٦٣
٪ القوى العاملة من النشطين اقتصادياً	٥٥,٧	٦٢,٧	٦٢,١	٦١,٥	٨٥,٥
٪ القوى العاملة من عدد السكان	٢٨,٩	٣٢,٦	٣٢,٣	٣٢,٤	٤٦,٢

المصادر :

١- وزارة المالية والاقتصاد الموريتانية، نتائج إحصاء السكان عام ١٩٧٧م: صفحات متفرقة.

٢- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٠، ١٩٩٩م) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، ١٩٩٩م: عدة صفحات.

3 - FAO, (1991, 1999), FAO Production yearbook, p. 21.

4 - The World Bank (1999) African Development Indicators: p. 283.

٥ - جامعة الدول العربية (١٩٩٨م) التقرير الاقتصادي العربي الموحد: ص, ٢٢٦

والواقع أن الارتفاع في أعداد ونسب القوى العاملة الذي شهدته البلاد خلال العقود الأخيرة يمكن أن نرجعه إلى عدة عوامل منها: التحول الكبير في اقتصاد البلاد من اقتصاد يعتمد على القطاعات التقليدية خاصة الزراعة والرعي إلى اقتصاد تؤدي القطاعات الحديثة كالصناعة والتعدين والخدمات دوراً كبيراً فيه. هذا التحول والتوسع الكبير لهذه القطاعات إضافة إلى قطاعات أخرى كالعمران والقطاع الحكومي كان له أثر كبير في خلق كثير من فرص العمل وزيادة العاملين بشكل مطرد وسريع. كما أن تناقص معدلات

الهجرة في العقد الأخير كان من أهم العوامل في هذه الزيادة حيث زادت نسبة النشطين اقتصادياً وزادت نسبة العاملين في البلاد على حد سواء. ولا يمكن أن نغفل الدور الذي أدته برامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا في العقد الأخير حيث أدت إلى نمو جيد في قطاعات الاقتصاد المختلفة انعكس في نمو الناتج الإجمالي الحقيقي في عام ١٩٩٦م بنسبة وصلت إلى ٧٪ وفي عام ١٩٩٧م بنسبة ٧,٢٪ واحتلت موريتانيا ثاني دولة عربية بعد قطر في معدل النمو. وقد شملت الزيادة جميع قطاعات الاقتصاد التقليدية والحديثة على حد سواء وبلغت في القطاع الزراعي زهاء ٦٪ وفي قطاع الصناعات الاستخراجية ٩٪ (٥٠). ولذلك فلا غرابة في ظل هذا النمو الكبير في قطاعات الاقتصاد المختلفة أن ترتفع أعداد القوى العاملة الفعلية ارتفاعاً كبيراً خلال العقد الأخير لتصل إلى ٨٥,٥٪ من النشطين اقتصادياً وزهاء ٤٦٪ من إجمالي السكان، خاصة مع زيادة مشاركة المرأة الموريتانية في قوة العمل حيث زادت هذه المساهمة من زهاء ٢٢٪ عام ١٩٨٨م إلى ٤٤٪ من إجمالي القوى العاملة عام ١٩٩٦م.(٥١)

٢- توزيع القوى العاملة على الأنشطة الاقتصادية:

ارتبط توزيع القوى العاملة في موريتانيا على الأنشطة الاقتصادية المختلفة ارتباطاً وثيقاً بمجمل التحولات التي حدثت في البنية الأساسية لاقتصاد البلاد خلال العقود الخمسة الأخيرة. ويشير الجدول رقم (٨) أن هناك هبوطاً متزايداً في نسبة العاملين في القطاعات الأولية يقابله زيادة واضحة في نصيب قطاعات الصناعة والتعدين والخدمات. وعلى سبيل المثال فقد هبط نصيب القطاع الأولي الذي يشمل الزراعة والرعي والصيد واستغلال الغابات من ٩١,٢٪ من جملة القوى العاملة في عام ١٩٦٠م إلى

٨٩٪ عام ١٩٦٥م ثم إلى حوالي ٦٩٪ في الفترة ١٩٧٧-١٩٨٠م. وفي العقدين الأخيرين هبط مرة أخرى إلى ٦٦٪ عام ١٩٨٧م وحوالي ٤٧٪ في عام ١٩٩٩م. وقد صاحب هذا الهبوط ارتفاع واضح في نصيب القطاع الثانوي الذي يشمل التعدين والصناعة والبناء والأشغال العامة من ٣٪ فقط من مجموع الأيدي العاملة في الدولة عام ١٩٦٥م إلى ٨,٣٪ عام ١٩٧٧م وحوالي ٩٪ عام ١٩٨٧م ثم ١٤٪ عام ١٩٩٩م. وقد شهد القطاع الثالث الذي يشمل النقل والتجارة والخدمات والمؤسسات الحكومية والمالية المختلفة نمواً كبيراً في عدد العاملين حيث ارتفعت نسبة العاملين في هذا القطاع من ٨٪ من مجموع العاملين عام ١٩٦٥م إلى حوالي ٢٥٪ عام ١٩٨٧م ثم إلى ٣٩٪ عام ١٩٩٩م.

هذه التغيرات في نصيب القطاعات المختلفة من القوى العاملة ما هي إلا انعكاس واضح لمدى التغير في بنية الاقتصاد الموريتاني من نمط تسوده القطاعات التقليدية إلى اقتصاد متنوع برزت فيه بشكل كبير قطاعات حديثة كالصناعة والتعدين والخدمات كقنوات جديدة لاجتذاب الأيدي العاملة. ويمكن أن نرى بوضوح أن الفترة الرئيسة التي حدث فيها هذا التحول هي التي امتدت منذ منتصف الستينيات حتى منتصف السبعينيات، وهي الفترة التي شهدت نزوحاً واسعاً من قطاعي الرعي والزراعة إلى المدن نتيجة للجفاف الشديد الذي أصاب البلاد خلال تلك الفترة، كما أن عقد التسعينيات قد شهد هو الآخر تحركاً واسعاً للقوى العاملة في نفس الاتجاه كمحصلة للتوسع الملحوظ في النشاطات الاقتصادية الحديثة وخاصة قطاع الخدمات المختلفة خلال هذه الفترة. أما فترة الثمانينيات فيلاحظ أن نسبة الهبوط في نصيب القطاعات الأولية من الأيدي العاملة، وزيادة هذه النسبة في القطاعات الأخرى كانت متدرجة ومعقولة ومتماشية مع نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة نفسها.

جدول (٨)

التوزيع النسبي للقوى العاملة على الأنشطة الاقتصادية في موريتانيا في الفترة (١٩٦٥-١٩٩٩م)

(نسبة مئوية)

القطاع / السنة	الزراعة والرعي	التعدين والصناعة والبناء	الخدمات الحكومية
١٩٦٥	٨٩	٣	٨
١٩٧٧	٦٩,٢	٨,٣	٢٢,٥
١٩٨٠	٦٩	٨,١	٢٣
١٩٨٧	٦٦	٨,٩	٢٥,١
١٩٩٩	٤٧	١٤	٣٩

المصادر:

١- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٠م) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠: ص١٨٢.

٢- وزارة المالية والاقتصاد الموريتانية، إحصاء السكان لعام ١٩٧٧م: صفحات متفرقة.

٣- جامعة الدول العربية (١٩٩٠م) التقرير الاقتصادي العربي الموحد: ص٢٢٦.

4 - CIA (1999) The World Fact Book: p. 306.

الحالة التعليمية للسكان:

١- الخصائص العامة للتعليم والأمية:

عرفت موريتانيا التعليم الديني منذ قرون عديدة، وكانت شهرة مدينتي شنقيط وولاتة التي أضحى اسم أولهما علماً على موريتانيا جميعها، مرتبطة بما كانت تحتويه من مدارس دينية إسلامية تدرس القرآن وعلوم اللغة العربية لمن يرتادها من طلاب العلم من كافة أرجاء غرب أفريقية. أما التعليم النظامي الحديث في موريتانيا فقد بدأ أولاً على يد الفرنسيين في العقد الأول من هذا

القرن، حيث افتتحت بعض المدارس الابتدائية، والتي بلغ عددها في عام ١٩٢٢م ست مدارس، وتلا ذلك افتتاح بعض المدارس الإعدادية [٥٢]. وعلى الرغم من التوسع الكبير في إنشاء المدارس بمختلف المراحل بعد الاستقلال، وهو ما أدى إلى رفع القبول في المدارس ليبلغ عدد طلاب المدارس الابتدائية حوالي ١٩٠٠٠ تلميذاً عام ١٩٦٥م وعدد طلاب المدارس الإعدادية والثانوية حوالي ١٥٠٠ طالباً، فإن نسبة من يتلقون التعليم من مجموع من هم في سن الدراسة لم تتجاوز ٩,٥٪[٥٣]. ورغم أن الحكومة الموريتانية أولت التعليم عناية خاصة حيث زادت نسبة الإنفاق على هذا القطاع من ٢,١٪ من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٦٥م إلى ٦٪ في عام ١٩٨٩م و٣,٣٪ عام ١٩٩٤م[٥٤]، وهو ما كان له أثر واضح في زيادة المدارس وتنوع اختصاصاتها وزيادة أعداد التلاميذ، إلا أن نسبة القبول والاستيعاب ظلت متدنية. ففي عام ١٩٩٥م على سبيل المثال لم تزد نسبة الملتحقين بالمدارس الابتدائية عن ٦٠٪ من مجموع الأطفال في سن هذه المرحلة، وتنخفض النسبة للإناث إلى ٥٥٪ . أما المدارس الإعدادية فاستوعبت ١٥٪ فقط من الأطفال في سن هذه المرحلة وانخفضت نسبة استيعاب الإناث في هذه المرحلة إلى ١١٪ [٥٥].

وقد كان تدني معدلات استيعاب التلاميذ في المدارس الموريتانية واحداً من أهم الأسباب وراء الارتفاع الكبير في معدلات الأمية وعدم القدرة على القراءة والكتابة بين السكان البالغين. والواقع أن موريتانيا تصنف في مجموعة الدول الأعلى أمية في العالم حيث بلغت نسبة الأميين من السكان البالغين ١٠ سنوات فأكثر حوالي ٨٢٪ في عام ١٩٧٧م، منها ٣٥٪ خاصة بالذكور والباقي للإناث[٥٦]. ولم يتغير الوضع كثيراً خلال الثمانينيات حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن نسبة من يعرفون القراءة والكتابة من السكان البالغين ١٥

سنة فأكثر لا تزيد عن ١٧٪[٥٧]. ورغم التحسن الواضح في الخدمات التعليمية خلال التسعينيات وهو ما أدى إلى انخفاض معدل الأمية إلى ٦٢,٣٪ من السكان البالغين ١٥ سنة فأكثر في عام ١٩٩٥م (٥٠,٤٪ من الذكور، و٧٤٪ من الإناث) إلا أن هذا المعدل مازال مرتفعاً جداً حتى بالمقارنة مع الدول العربية والدول النامية حيث تحتل موريتانيا ذيل الدول العربية في هذا المجال[٥٨].

هذه الأوضاع تشير إلى أن أمام الحكومة الموريتانية مشواراً طويلاً لتحسين الحالة التعليمية والثقافية للسكان، وهذا لن يأتي إلا عن طريق العمل المتواصل والدؤوب في طريقين: أحدهما زيادة الطاقة الاستيعابية للمدارس بزيادة العدد أو التوسعة، حتى يتسنى لجميع من هم في سن الدراسة الالتحاق بها. أما الثاني فهو مكافحة الأمية في السكان الكبار الذين فاتهم قطار التعليم وذلك بالتوسع في فتح مدارس محو الأمية وتشجيع السكان ذكوراً وإناثاً للالتحاق بها.

٢- الوضع التعليمي الحالي:

تنقسم الخدمات التعليمية في موريتانيا في الوقت الحاضر إلى نوعين رئيسين:

أولاً: التعليم التقليدي "الديني" وتقوم به الكتاتيب والمحاضر ويركز أساساً على تعليم الدين واللغة العربية. وهذا النوع من التعليم لا يتبع للدولة بل يقوم به متطوعون لقاء أجور زهيدة، وكان موجوداً في موريتانيا منذ قرون. وقد بدأت الدولة في السنين الأخيرة بدعم هذا النوع من التعليم مادياً ولكن في حدود ضيقة، كما أخذت بعض المناهج، بتشجيع من الدولة، طريقها إلى هذا

النوع من التعليم. ورغم التوسع الكبير في التعليم الحديث إلا أن هذا النوع من التعليم مازال مهماً جداً في موريتانيا، خاصة في القرى والمناطق النائية، بل إن له أهمية كبيرة حتى داخل المدن.

ثانياً: التعليم الحديث وهو الذي تشرف عليه الدولة مباشرة، ويشمل المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية العامة، والتعليم الفني والمهني، والتعليم العالي المتمثل في جامعة نواكشوط وعدد من المعاهد العليا الأخرى. ويتضح من الجدول رقم (٩) أن التعليم الحكومي في موريتانيا قد شهد نمواً جيداً خلال الفترة المبينة (١٩٨٨-١٩٩٥م) سواء في أعداد المدارس أو المدرسين والطلاب. فقد ارتفعت أعداد المدارس الابتدائية من ١١٢١ مدرسة عام ١٩٨٨م إلى ١٨٥٤ مدرسة عام ١٩٩٥م كما ارتفع عدد المدرسين في هذه المرحلة من ٣٢٥٤ مدرساً ومدرسة إلى ٥٢٢٤ مدرساً ومدرسة في العامين المذكورين على التوالي. أما تلاميذ هذه المرحلة فقد ارتفعت أعدادهم الإجمالية من ١٥٨٨٠٠ تلميذ وتلميذة عام ١٩٨٨م إلى ٢٦٩١٧٣ تلميذاً وتلميذة عام ١٩٩٥م. ورغم أن نسبة من تضمهم المدارس من الإناث مازالت أقل من الذكور فقد شهد تعليم الفتيات في موريتانيا توسعاً كبيراً حيث زادت نسبة البنات من إجمالي التلاميذ من زهاء ٤٠٪ عام ١٩٨٨م إلى ٤٥٪ عام ١٩٩٥م، وكانت في عام ١٩٦٠م لا تتجاوز ٢٣٪ من إجمالي التلاميذ في هذه المرحلة.[٥٩]

جدول (٩)

تطور مؤشرات التعليم الحكومي في موريتانيا بين عامي ١٩٨٨-١٩٩٥م

المرحلة التعليمية	السنة	عدد المدارس	عدد المدرسين	عدد التلاميذ		
				ذكور	إناث	جملة
الابتدائية	١٩٨٨	١١٢١	٣٢٥٤	٩٣٧٢٧	٦٥٠٧٣	١٥٨٨٠٠
	١٩٩٥	١٨٥٤	٥٢٢٤	١٤٨١٤٩	١٢١٠٢٤	٢٦٩١٧٣
الإعدادي والثانوي	١٩٨٨	٤٢	١٨٣٤	٢٥٨٦١	١١٥١٩	٣٧٣٧٠
	١٩٩٥	غ.م	١٦٠٠	٢٩٤٥٩	١٦٦٦٩	٤٦١٢٣
معاهد المعلمين	١٩٨٨	غ.م	٧٠	٤٨٤	٢١١	٦٩٥
	١٩٩٥	٢	٤١	٦٢٠	٢٣٥	٨٧٣
التعليم الفني	١٩٨٨	٥	١٢٥	٣٠٣٠	٣٧٠	٣٤٠٠
	١٩٩٥	٣	١٠٥	٨٩٥	٣٢٣	١٢١٨
التعليم الجامعي والعالي	١٩٨٨	غ.م	٢٦٧	٥٠٥٦	٧٥٢	٥٨٠٨
	١٩٩٥	٤	٢٦٦	٦٩٩٦	١٤٧٢	٨٤٧٦

المصادر:

1 - Europa (1993, 1999) Africa South of the Sahara (22, 28) p. 557 / p. 706.

٢- جامعة الدول العربية (١٩٩٠، ١٩٩٨م) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص ص٢٢٩-٢٣٠/ ص ص٢٢-٢٣، ٢٢٥.

ورغم الزيادة الملحوظة في أعداد المدارس الابتدائية والتلاميذ إلا أن نسبة استيعاب المدارس الابتدائية للتلاميذ، التي سبق الإشارة إليها، تظهر أن الحاجة مازالت قائمة للتوسع في أعداد المدارس حتى يمكن استيعاب جميع الأطفال في هذه المرحلة. من جانب آخر فرغم الزيادة الواضحة في أعداد المدرسين في هذه المرحلة إلا أن معدل نصيب المدرس الواحد من التلاميذ يعد مرتفعاً جداً حيث كان زهاء ٤٨,٨ تلميذاً عام ١٩٨٨م و٥١,٥ تلميذاً عام ١٩٩٥م وهو من أعلى المعدلات حتى بالنسبة لدول العالم العربي ودول العالم

الثالث، فهو لا يزيد عن ١٢ تلميذاً في مصر والمغرب، و١٣ في السعودية وما بين ٢٠-٣٠ في كل من عمان وتونس والجزائر والأردن، وما بين ٢٨-٣٠ في كينيا وبنين ومالي، وحوالي ٤٠ في النيجر وغينيا[٦٠]. ولا شك أن ارتفاع هذا المعدل ينعكس سلباً على العملية التعليمية والتربوية حيث يقلل من العناية بالتلاميذ والوقت الذي يمنحه المدرس لكل طالب على حدة.

أما بالنسبة للتعليم الإعدادي فيظهر الجدول أيضاً زيادة واضحة في أعداد الطلاب من زهاء ٣٧٠٠٠ عام ١٩٨٨م إلى زهاء ٤٦٠٠٠ عام ١٩٩٥م، كما يظهر ارتفاع نسبة الإناث من ٣١٪ من إجمالي الطلاب في هذه المرحلة عام ١٩٨٨م إلى ٣٦٪ عام ١٩٩٥م. ولا يشكل هذا العدد إلا زهاء ١١٪ من إجمالي من هم في سن الدراسة في هذه المرحلة (١٧٪ من الذكور، و٤٪ من الإناث)، ورغم أنه يعد معدلاً جيداً مقارنة بسنوات ماضية حيث لم يتجاوز ١٪ و٢٪ في عامي ١٩٦٥م و١٩٧٠م على سبيل المثال إلا أنه مازال متدنياً جداً حتى مقارنة مع الدول العربية حيث تحتل موريتانيا والصومال ذيل الدول العربية في هذا المجال[٦١].

وبالإضافة إلى المدارس الإعدادية والثانوية، ومعاهد إعداد المعلمين التي كانت تضم زهاء ٨٧٣ طالباً وطالبة في عام ١٩٩٥م يوجد معاهد مختلفة للتعليم الفني والمهني. وقد بلغ عدد الطلاب والطالبات الملتحقين بهذه المعاهد حوالي ٣٤٠٠ طالباً وطالبة عام ١٩٨٨م ولكن أعدادهم انخفضت إلى ١٢١٨ طالباً وطالبة عام ١٩٩٥م وهم يدرسون في معاهد ومدارس مثل الثانوية الفنية في نواكشوط، ومركز التكوين المهني في نواذيبو والمعهد العالي للتعليم التقني، والمدرسة الوطنية للتعليم التجاري ومدرسة التكوين الزراعي في كيهيدي ومدرسة الممرضين والقابلات[٦٢]. ورغم أن حوالي ٨٠٪ من هذه

المراكز والمعاهد يوجد في مدينة نواكشوط فإن بعضاً منها قد وجه تبعاً لتوزيع الموارد الاقتصادية في البلاد، مثل المعهد الزراعي في كيهيدي الذي يخدم في تخريج الكوادر الزراعية والبيطرية لخدمة أهم المناطق الزراعية في البلاد وهي منطقة حوض نهر السنغال.

أما التعليم العالي في موريتانيا فيشمل إلى جانب جامعة نواكشوط التي بدأت في استقبال الطلاب في العام الدراسي ٨١-١٩٨٢م، عدداً من المعاهد العليا مثل المدرسة الوطنية للإدارة، والمدرسة العليا لتكوين الأساتذة، والمعهد الإسلامي العالي للدراسات والبحوث، والقسم الجامعي من معهد العلوم العربية والإسلامية التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. وقد بلغ مجموع الملتحقين ببرامج التعليم العالي في موريتانيا حوالي ٥٨٠٠ طالب وطالبة يشكل الذكور أكثر من ٨٧٪ من عددهم الكلي عام ١٩٨٨م، وارتفعت أعدادهم إلى ٨٤٧٦ طالباً وطالبة، يشكل الذكور زهاء ٨٢,٥٪ منهم في عام ١٩٩٥م.

إن الاستعراض السابق للحالة التعليمية والثقافية لسكان موريتانيا تبين بوضوح أنه رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة في سبيل الارتقاء بالتعليم، إلا أن المشوار مازال طويلاً للوصول إلى مرحلة يمكن بها توفير التعليم لجميع من هم في حاجة إليه، خاصة في المرحلة الابتدائية. ومن الواضح أن دولة فقيرة كموريتانيا غير قادرة بما يتوافر لديها من موارد محدودة من الارتقاء بالمستوى التعليمي لسكان البلاد كماً وكيفاً. ومن هنا تبرز أهمية دعم ومساندة هذه الدولة من الدول العربية والإسلامية الأخرى، خاصة وأنها مازالت تكافح من أجل إثبات هويتها العربية والإسلامية. ولعل إنشاء معهد العلوم العربية والإسلامية التابع لجامعة الإمام بمراحله المختلفة خير مثال يحتذى لما يمكن

أن تقوم به المؤسسات التعليمية المدعومة من الدول العربية في خدمة التعليم في هذه البلاد وغيرها من البلاد الإسلامية.

الحالة الصحية للسكان:

توجد مؤشرات عدة يمكن أن يركن إليها لقياس الحالة الصحية للسكان في أي دولة من دول العالم، كمعدلات وفيات الأطفال، والعمر المرتقب عند الولادة، وعدد الأطباء وأسِرّة المستشفيات مقارنة بعدد السكان. فارتفاع معدلات وفيات الأطفال في دولة من الدول يُعد مؤشراً قوياً على انتشار الأمراض فيها وقصور خدماتها الصحية، وسوء التغذية وضعف أو انعدام إجراءات الصحة العامة[٦٣]. وبالنسبة لموريتانيا فقد سبق أن أوضحنا أن التقدم الجيد في مستوى الخدمات الصحية في العقود الأخيرة قد أدى إلى انخفاض متوسط وفيات الأطفال لكل ١٠٠٠ ولادة من ٢٠٤ وفاة في الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥م إلى زهاء ١٠٨ وفاة في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠م، ومن المتوقع أن تصل إلى ٩٦ وفاة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥م (راجع جدول ٢). ورغم ذلك فإن معدل وفيات الأطفال مازال مرتفعاً حتى بالمقارنة مع الدول العربية والدول النامية، حيث بلغ هذا المعدل في عام ١٩٩٧م بالنسبة للدول العربية ٥٣ حالة وفاة، وبلغ في الدول النامية ٦٤ حالة، وفاة بينما معدل الدول المتقدمة لا يزيد عن ٦ حالات وفاة ومعدل العالم ككل لا يتجاوز ٥٨ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في نفس العام[٦٤].

وإذا كان معدل وفيات الأطفال يعد مؤشراً قوياً على مستوى الخدمات الصحية المقدمة لهم، فإن معدل العمر المرتقب عند الولادة يعد مؤشراً آخر لمعدلات الوفيات ليس في الأطفال فقط بل وفي جميع الفئات العمرية

الأخرى، وبالتالي فهو يعد مؤشراً قوياً على مستوى الخدمات الصحية المقدمة للسكان بمختلف أعمارهم. وبالنسبة لموريتانيا فرغم التحسن الذي طرأ على الخدمات الصحية منذ الاستقلال وهو ما انعكس على ارتفاع العمر المرتقب من ٣٣ سنة فقط في الفترة ٥٠-١٩٥٥م إلى زهاء ٥٣ سنة في عام ١٩٩٧م، فإن هذا المعدل مازال منخفضاً مقارنة بالدول العربية ودول العالم الثالث الأخرى. فقد بلغ معدل العمر المرتقب عند الولادة في الدول العربية والدول النامية في عام ١٩٩٧م زهاء ٦٥ سنة، بينما ارتفع في الدول المتقدمة إلى زهاء ٧٨ سنة، وبلغ على مستوى العالم أجمع زهاء ٦٧ سنة في العام نفسه[٦٥]. وكانت موريتانيا في عام ١٩٩٦م تحتل مؤخرة الدول العربية بهذا المعدل نفسه ولا ينافسها سوى اليمن والسودان بمعدل ٥٤ سنة، بينما يرتفع العمر المرتقب عند الولادة إلى ما بين ٦٢-٦٩ في المغرب ومصر وليبيا والعراق وسورية وما بين ٧٠-٧٧ في الدول الأخرى باستثناء قطر وفلسطين والصومال وجيبوتي التي لم تتوفر عنها بيانات كافية [٦٦].

من ناحية أخرى تعد نسبة الأطباء وأسرّة المستشفيات إلى عدد السكان مقاييس أخرى أكثر تحديداً لتقييم درجة التجهيز والخدمات الصحية في أي بلد من البلدان. وتتصف موريتانيا بما تتصف به كثير من دول العالم الثالث الفقيرة من انخفاض نسبة الأطباء والممرضات وأسرة المستشفيات قياساً بعدد السكان. ففي حين يوجد طبيب واحد لكل حوالي ٥٠٠ شخص في الولايات المتحدة، و٧٥٠ شخصاً في فرنسا يزيد هذا المعدل في موريتانيا إلى ١٥٧٧٠ شخصاً لكل طبيب في عام ١٩٩٣م، وكان يقابل كل طبيب واحد أكثر من ٣٦٥٠٠ شخص في عام ١٩٦٥م. ويعد معدل الأطباء في موريتانيا قياساً بعدد السكان منخفضاً حتى بالمقارنة مع الدول العربية ودول العالم الثالث الأخرى

حيث يختص كل طبيب بأقل من ٥٥٤ في مصر والأردن، وما بين ٦١٧-٦٦٧ في ليبيا ولبنان والكويت، ويزيد إلى ما بين ٧٥٠-٩٥٠ في المغرب والسعودية والبحرين ثم إلى ما بين ١٠٠٠-١٥٥٠ في الدول العربية الأخرى باستثناء اليمن التي يرتفع فيها إلى زهاء ٤٥٠٠ شخص لكل طبيب. وما يقال عن ارتفاع معدل السكان لكل طبيب ينطبق أيضاً على الممرضات حيث تأتي موريتانيا كثاني دولة عربية في هذا المعدل (٢٢٦١ شخص/ ممرضة) ولا يفوقها إلا مصر بزهاء ٢٩٧١ شخص/ممرضة[٦٧].

أما بالنسبة لعدد أسرّة المستشفيات في موريتانيا قياساً لعدد السكان فيعد الأقل بالنسبة للدول العربية والدول النامية الأخرى. فبينما يوجد سرير واحد لكل ٨٣ مواطناً في بريطانيا و١٠٠ شخص في الولايات المتحدة[٦٨]، فإن هذا المعدل يرتفع في موريتانيا إلى زهاء ١٤٨٦ شخصاً مقابل كل سرير في عام ١٩٩٣م وهو الأعلى في جميع الدول العربية التي تتوافر عنها بيانات حيث يقل عن ٤٠٠ شخص في كل من المغرب وليبيا وتونس والجزائر وقطر والسعودية وما بين ٥٠٠ و٦٠٠ في مصر وعمان والأردن، وحوالي ٩٢٠ في السودان وسورية بينما كان في اليمن زهاء ١٢٠٠ شخص لكل سرير في العام نفسه[٦٩].

إن مجمل المؤشرات الصحية التي تطرقنا إليها، سواء تلك المتعلقة بمعدل الوفيات وطول العمر المرتقب، أو تلك المتعلقة بالتجهيزات والخدمات الصحية كالأطباء والممرضات وأسرة المستشفيات تدل بوضوح على أنه رغم الجهود التي بذلت للارتقاء بالخدمات الصحية في موريتانيا إلا أن البلاد مازالت تعد من أقل دول العالم تقدماً في هذا المجال حيث دلت الإحصاءات أن ٦٣٪ من سكانها يحصلون على خدمات صحية منتظمة وهو معدل منخفض لا يجاريه

على مستوى العالم العربي إلا اليمن (٣٨٪) بينما يزيد إلى ٧٠٪ في السودان وما بين ٩٠-١٠٠٪ في الدول العربية الأخرى.[٧٠] وهي لذلك تحتاج إلى توسع في خدماتها الصحية، أفقياً ورأسياً، حتى تستطيع أن ترفع من نسبة السكان الذي ينشدون الخدمات الصحية الأولية، ومن مستوى الخدمات المقدمة لهم.

والواقع أن ما يزيد المشكلة تعقيداً أن ما هو متوافر من خدمات صحية في موريتانيا لا يتوزع بشكل مناسب مع توزيع السكان وكثافتهم، فمعظم الخدمات الصحية في البلاد تتركز في المدن الكبرى، خاصة مدينة نواكشوط، بينما تفتقر بعض المناطق الريفية إلى أبسط أنواع الخدمات الصحية.

الخلاصة:

إن الاستعراض السابق لخصائص السكان في موريتانيا، سواء ما يتعلق بتركيبهم العرقي والسلالي أو توزيعهم وكثافتهم أو خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية، تبرز بشكل واضح أن مجمل هذه الصفات العامة للمجتمع الموريتاني والاختلاف بينهما من مكان إلى آخر ما هي إلا انعكاس لعاملين رئيسين هما: موقع البلاد، ثم اختلاف الظروف الطبيعية والموارد الاقتصادية اختلافاً كبيراً بين جنوبي البلاد وشمالها. فموقع البلاد كمنطقة التقاء بين العناصر البيضاء من العرب وغيرهم من جهة وبين أفريقيا السوداء من جهة أخرى كان له الدور الأكبر في تركيب السكان العرقي والسلالي وعلاقاتهم الاجتماعية وأنماط حياتهم. بل إن هذا الموقع قد أثر تأثيراً كبيراً في تاريخ البلاد العام وتاريخ غرب أفريقيا بشكل عام حيث كانت هذه البلاد نقطة انطلاق للدعاة والفاتحين وعلى يدهم انتشر الإسلام في مناطق واسعة من غرب أفريقيا.

أما تباين الظروف والإمكانات الطبيعية خاصة فيما يتعلق بتوزيع الأمطار والثروة النباتية والموارد المائية فقد كان له الدور الأكبر في التأثير على توزيع السكان وكثافتهم. فالمناطق الجنوبية ذات الإمكانات الطبيعية الجيدة كانت مناطق الاستقطاب الرئيسة للسكان، ولذا فهي تحظى بأكبر قدر من الكثافة السكانية في موريتانيا. وقد أثر تفاوت الإمكانات الطبيعية في موريتانيا ليس فقط على توزيع السكان وكثافتهم بل وعلى أنشطتهم الاقتصادية ونمط حياتهم. ففي الجنوب يسود الاستقرار ويعمل السكان بدرجة رئيسة في الزراعة وتنمية الثروة الحيوانية، أما في الوسط والشمال، فباستثناء قلة يعملون بزراعة الواحات فإن النمط الأكثر شيوعاً هو الترحال ورعي الأغنام والماشية.

وقد ظلت أنماط حياة السكان وأنشطتهم الاقتصادية تدور داخل هذا الإطار العام حتى فترة قريبة، عندما برز عاملان رئيسان أثرا كثيراً في أنماط توزيع السكان وحياتهم الاجتماعية والاقتصادية. هذان العاملان هما بروز المدن الإدارية والتجارية، خاصة مدينة نواكشوط، كمناطق استقطاب رئيسة لسكان الريف، ثم اكتشاف المعادن وما صاحبه من ظهور مدن تعدينية وصناعية جديدة في مناطق لم تكن ظروفها المناخية تشجع على قيام أي تجمعات سكانية. وقد أدى بروز المدن الإدارية والصناعية إلى تغيير كبير في توزيع السكان في موريتانيا سواء بين المناطق الإدارية المختلفة أو بين الريف والحضر.

الهوامش :

(١) زهرة، محمد (١٩٨٧م) "سكان موريتانيا" في معهد البحوث والدراسات العربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية: دراسة مسحية شاملة، ص٢٣٩.

(٢) المحبوبي، سيدي عبدالله (١٩٨٤م) الهجرات الداخلية إلى مدينة نواكشوط، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الجغرافيا، جامعة الملك سعود، ص٣٠.

(٣) عفيفي، محمد صادق (د. ت.) جغرافية موريتانيا الحديثة، ص ص٧٩-٨٠.

(٤) أبو العلا، محمد (١٩٧٨م) "الملامح العرقية والتكوين الاجتماعي" في معهد البحوث والدراسات العربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية: دراسة مسحية شاملة، ص٤٢٧.

(٥) Curran, B. and J. Schroch (1972) Area Handbook for Mauritania, p.21.

(٦) النجم، عبدالباري (١٩٦٦م) جمهورية موريتانيا الإسلامية، ص٦٧.

(٧) المرجع والصفحة أنفسهما.

(٨) النحوي، خليل (١٩٨٧م) بلاد شنقيط.. المنارة والرباط، ص٢٨.

(٩) عفيفي، مرجع سابق، ص٨٠.

(١٠) مقلد، محمد يوسف (١٩٦٠م) موريتانيا الحديثة، ص٥٧.

(١١) النحوي، مرجع سبق ذكره، ص٤٠.

(١٢) عفيفي، مرجع سبق ذكره، ص٧٨.

(١٣) النحوي، مرجع سبق ذكره، ص٣٢.

(١٤) فيرون، ريمون (١٩٦٣م) الصحراء الكبرى، ترجمة جمال الدين الدناصوري، ص١٠٠.

(١٥) مقلد، مرجع سبق ذكره، ص٧٧.

(١٦) النحوي، مرجع سبق ذكره، ص٣٣.

(١٧) U. S Bureau of Census (1999) International Data Base (Via Internet).

(١٨) وزارة المالية والاقتصاد الموريتانية (١٩٧٧م) نتائج الإحصاء الشامل لعام ١٩٧٧م.

(١٩) Europa (1999) The Europa World Yearbook 1999 (2), p.2381.

(٢٠) U. S. Bureau of Census, op. cit.

(٢١) CIA (1999) The World Fact Book.

(٢٢) الفوزان، فوزان (١٤١٩هـ) جمهورية موريتانيا الإسلامية، في الموسوعة الجغرافية لدول العالم الإسلامي، المجلد (١١) عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(٢٣) Europa (1999) Africa South of the Sahara (28), p. 208.
(٢٤) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (١٩٩٧م) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، ص ص١٢، ٢٣١.
(٢٥) زهرة، مرجع سبق ذكره، ص٣٦٩.
(٢٦) النجم، مرجع سبق ذكره، ص٦١.
(٢٧) Hance, W. (1970) The Geography of Modern Africa, p. 150.
(٢٨) Bulatao, R. and Others (1990) World Population Projections, p. 250. And CIA (1999) op. cit.
(٢٩) الفوزان، مرجع سبق ذكره، عدة صفحات.
(٣٠) زهرة، مرجع سبق ذكره، ص٣٨١.
(٣١) جامعة الدول العربية (١٩٩٠، ١٩٩٨م) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص ص٢٢٠، ٢٢٢.
(٣٢) - وزارة المالية والاقتصاد الموريتانية (١٩٧٧م) مرجع سبق ذكره.
- ناصر، محمد بباه (١٩٨٤م) مدينة نواكشوط: دراسة في الجغرافيا الحضرية، ص ص١٩-٢٠.
(٣٣) المحبوبي، مرجع سبق ذكره، ص٥٩.
(٣٤) الفوزان، مرجع سبق ذكره، عدة صفحات.
(٣٥) Europa (1999) The Europa World Yearbook, p. 2381.
(٣٦) The World Bank (1999) African Development Indicators, p. 325.
(٣٧) U. S. Bureau of Census (1999) op. cit.
(٣٨) CIA (1999) op. cit.
(٣٩) الرويثي، محمد (١٩٧٩م) سكان المملكة العربية السعودية، ص١٠٨.
(٤٠) CIA (1999) op. cit.
(٤١) وزارة المالية الموريتانية (١٩٧٧م) مرجع سبق ذكره، عدة صفحات.
(٤٢) - المطري (١٩٨٦م) مرجع سبق ذكره، ص٤٠٠.
- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٩) تقرير التنمية البشرية، صفحات عدة.
(٤٣) - المطري (١٩٨٦م) مرجع سبق ذكره.
- جامعة الدول العربية (١٩٩٠، ١٩٩٨م) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجعان سبق ذكرهما، ص٢٢٥، ص٢٢٠ على التوالي.

(٤٤) - الربدي، محمد (١٩٨٦م) مدينة بريدة: دراسة في الخصائص الطبيعية والسكانية، ص٢٩٠.

- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٩م) مرجع سبق ذكره، عدة صفحات.

(٤٥) - الرويثي (١٩٧٩م) مرجع سبق ذكره، ص١٠٨.

- زهرة (١٩٧٨م) مرجع سبق ذكره، ص٣٩٧.

(٤٦) CIA (1999) op. cit.

(٤٧) زهرة (١٩٧٨م) مرجع سبق ذكره، ص٤٠٢.

(٤٨) وزارة المالية والاقتصاد الموريتانية (١٩٧٧م) مرجع سبق ذكره، ص ص٦١-٦٩.

(٤٩) CIA (1999) op. cit.

(٥٠) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (١٩٩٧م) مرجع سبق ذكره، ص ص١٢، ٢٣١.

(٥١) - جامعة الدول العربية (١٩٩٨م) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، ص٢٢٦.

- U. N (1986) World Population Prospects (98).

(٥٢) Curran (1972) op. Cit. p. 68.

(٥٣) المرجع نفسه، ص٦٩.

(٥٤) - الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٠م)، مرجع سبق ذكره، ص١٨٠.

- The World Bank (1999) op. Cit. p. 340.

(٥٥) المرجعان السابقان نفساهما، الصفحات نفسها.

(٥٦) ناصر (١٩٨٤م) مرجع سبق ذكره، ص١٠٢.

(٥٧) الأمم المتحدة (١٩٩٠م) مرجع سبق ذكره، ص١٦٢.

(٥٨) - CIA (1998) op. Cit. p. 305.

- جامعة الدول العربية (١٩٩٨م) مرجع سبق ذكره، ص٢٢.

(٥٩) الأمم المتحدة (١٩٩٠م) مرجع سبق ذكره، ص١٧٠.

(٦٠) - جامعة الدول العربية (١٩٩٨م) المرجع السابق ذكره، ص٢٢٥.

- U. N. (1991) Demographic Yearbook (41), p. 260.

(٦١) المرجعان السابقان نفساهما.

(٦٢) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (١٩٨٥م) دليل المستثمر في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، ص ص٢٨-٢٩.

(٦٣) المطري، (١٩٨٦م) مرجع سبق ذكره، ص٦٢٧.
(٦٤) الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٩م) مرجع سبق ذكره، ص ص١٧٠-١٧١.
(٦٥) المرجع نفسه والصفحة نفسها.
(٦٦) جامعة الدول العربية.
(٩٩٨م) مرجع سبق ذكره، ص٢٢١.
(٦٧) نفس المرجع، ص٢٢٢.
(٦٨) المطري (١٩٨٦م) مرجع سبق ذكره، ص٦٣٠.
(٦٩) جامعة الدول العربية (١٩٩٨م) المرجع السابق، ص٢٢٢.
(٧٠) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أبو العلا، محمد (١٩٧٨م)، "الملامح العرقية والتكوين الاجتماعي" في معهد البحوث والدراسات العربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية: دراسة مسحية شاملة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٠، ١٩٩٩م)، تقرير التنمية البشرية، الأمم المتحدة، نيويورك.
- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٠، ١٩٩٩م)، تقرير التنمية في العالم، الأمم المتحدة نيويورك.
- جامعة الدول العربية (الأمانة العامة) (١٩٩٦م)، المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي، العدد السادس، جامعة الدول العربية، القاهرة.
- جامعة الدول العربية (الأمانة العامة) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأمم المتحدة) (١٩٩٠م)، المجموعة الإحصائية العربية الموحدة، العدد الثالث، أبريل ١٩٩٠م.

obeikandl.com

- جامعة الدول العربية (الأمانة العامة)، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (١٩٩٠-١٩٩٢، ١٩٩٨م) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية.
- الربدي، محمد صالح (١٩٨٦م)، مدينة بريدة، ج١: دراسة في الخصائص الطبيعية والسكانية.
- الرويثي، محمد أحمد (١٩٧٩م)، سكان المملكة العربية السعودية، دار اللواء، الرياض.
- زهرة، محمد محمد (١٩٧٨م)، "سكان موريتانيا" في معهد البحوث والدراسات العربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية: دراسة مسحية شاملة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة.
- عفيفي، محمد صادق (د. ت.) جغرافية موريتانيا الحديثة.
- العقاد، أنور عبدالغني (١٩٨٢م)، الوجيز في إقليمية القارة الأفريقية، دار المريخ، الرياض.
- غلاب، محمد السيد (١٩٧٩م)، "موريتانيا"، في غلاب، محمد السيد، حسن عبدالقادر صالح، محمود شاكر، البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة في العالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- الفوزان، فوزان (١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، في الموسوعة الجغرافية لدول العالم الإسلامي، المجلد (١١)، إقليم الصحراء الكبرى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- فيرون، ريمون (١٩٦٣م)، الصحراء الكبرى، ترجمة جمال الدين الناصوري، مؤسسة سجل العرب، القاهرة.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (١٩٨٥م)، دليل المستثمر في الجمهورية الإسلامية الموريتانية.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (١٩٩٧م)، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت.
- المحبوبي، سيدي عبدالله (١٩٨٤م)، الهجرات الداخلية إلى مدينة نواكشوط (١٩٦٠-١٩٨٢م)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، جامعة الملك سعود.
- المطري، السيد خالد (١٩٨٤م)، دراسات في سكان العالم الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة.

- معهد البحوث والدراسات العربية (١٩٧٨م)، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، دراسة مسحية شاملة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة.
- مقلد، محمد يوسف (١٩٦٠م)، موريتانيا الحديثة: غابرها - حاضرها، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
- ناصر، محمد بباه (١٩٨٤م)، مدينة نواكشوط: دراسة في الجغرافيا الحضرية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، جامعة الملك سعود.
- النجم، عبدالباري، (١٩٦٦م)، جمهورية موريتانيا الإسلامية: دراسة في أوضاع موريتانيا الطبيعية والبشرية والاقتصادية والسياسية، ط١، دار الأندلس، بيروت.
- النحوي، الخليل (١٩٨٧م)، بلاد شنقيط.. المنارة.. والرباط، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة.
- هيلان، رزق الله (١٩٨٤م)، التنمية الصناعية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية، بغداد.
- وصفي، عاطف (١٩٧٨م)، "المجتمع الموريتاني"، في معهد البحوث والدراسات العربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية: دراسة مسحية شاملة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة.
- ولد إمام، محمد عبدالرحمن (١٩٧٨م)، "التنمية الريفية في جمهورية موريتانيا الإسلامية"، في ندوة التنمية الريفية في بعض الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Bulatao, R. O. and Others (1990) World Population Projections, 1989-1990 edition, The World Bank, Washington, D. C.

Central Intelligence Agency (CIA) (1990, 1993, 1998, 1999)The World Fact book, CIA, Washington, D. C.

Curran, B. D. and J. Schroch (1972) Area Handbook For Mauritania, The American University.

Eduard Bos; My T. Vu; Ernest Massiah; Rodolfo A. Bualatao (1994) World Population Projections 1994-95 edition, The World Bank.

Europa (1990-1993, 1998, 1999) Africa South of the Sahara (20, 22, 27, 28)

Europa (1990-1999) The Europa World Yearbook, vol. 2.

FAO (1988- 1999) FAO Production Yearbook, vol. 42-53, FAO, Rome.

Gerteiny, A. G. (1967) Mauritania, Pall Mall Press, London.

Hance, W. (1970) The Geography of Modern Africa, New York.

Ministere de L'Econome et des Finances (1977) Recensement General de la Population 1977, Direction de la Statistique, Nouakchott.

U. N. Department of Economic and Social Affairs (1986) World Population Prospects, Population Studies No. 98, U. N. New York.

U. N. Department of Economic and Social Affairs (1991) World Development Report, The Challenge of Development, U. N. New York.

U. N. Department of Economic and Social Affairs (1991, 1998) Demographic Yearbook (41, 48) , U. N. New York.

U. N. Department of Economic and Social Affairs (1998) National Population Policies, U. N. New York.

US Bureau of the Census (1999) International Data Base, Mauritania Demographic Indicators: 1990-2000 (Via Internet).

The World Bank (1999) African Development Indicators, The World Bank.

obeikandl.com